

الأمن والسلامة الشاملة للصحافيات - لبنان

تقرير

تشرين الأول ٢٠٢٣

اعد هذه الدراسة في مؤسسة مهارات:

الباحث: بهاء نصر.
المساعدان في البحث: جنى شقير، وجلال يمّوت.

تأتي هذه الدراسة ضمن مشروع مع وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، من قبل معهد العلاقات الثقافية الخارجية الألماني "IFA"، وبرنامج دعم "Zivik".

بيروت، ٢٠٢٣

الأمن والسلامة الشاملة للصحفيات - لبنان

مقدمة

الإعتداءات على الصحافيين تقوّض الديمقراطية

تتبع الاعتداءات التي تطال الصحافيين، حملة ممنهجة تتجاوز التهيب الجسدي والقانوني والرقمي، لتصل إلى الشخصي بهدف إسكات الأصوات الناقدة، وخنق الخطاب العام، ومنع المواطنين من محاسبة من هم في السلطة. تؤدي هذه الهجمات المتعاقبة والممنهجة على الصحافيين إلى خلق فضاء مدني مغلق، وعرقلة العملية الديمقراطية، وبالتالي الحدّ من إمكانية نشر المواد الصحافية القائمة على الأدلة، والشفافية، والمساءلة، التي تشكل المبادئ الأساسية للديمقراطية السليمة.

يواجه الصحافيون في لبنان مجموعة من التحديات، والتي يضاف إليها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تواجهها البلاد بأكملها. وفي بلد تكثرت به الانقسامات، خلق الخطاب السياسي بيئة معادية للصحافة، وكذلك لممثلي المجتمع المدني الذين يناصرون على التغيير والإصلاحات الحقيقية. لهذا، خطوط حمراء عدّة تقيّد مساحة حرية التعبير وتمنع الصحافيين من تغطية القضايا الأكثر إلحاحًا، في حين يواجهون تداعيات خطيرة، في بعض الأحيان تهدد حياتهم.

أما بالنسبة للصحفيات في لبنان، كما هو الحال في العالم، فإن وضعهنّ أكثر تعقيدًا. إذ، إن حملات الكراهية عبر الإنترنت التي تهدف إلى تشويه سمعة المرأة العاملة في الحقل الصحافي، غالبًا ما تدفعها إلى الانسحاب من المهنة أو أن تتردد في إبداء رأيها بصراحة وعدم التطرّق للقضايا الحساسة. وغالبًا ما يتم الإساءة والتعرّض بشكل متكرر كأمر طبيعي في أي مكان تشارك فيه النساء في النقاش العام، سواء كنّ صحفيات أو مدافعات عن حقوق الإنسان أو ناشطات أو سياسيات أو مرشحات.

وكما ورد في دراسة أجرتها اليونسكو مؤخرًا حول العنف ضد الصحفيات: "لا يوجد شيء افتراضي حول العنف عبر الإنترنت. لقد أصبح ذلك خط المواجهة الجديد لسلامة الصحافة، مما يجعل الصحفيات في وسط هذا الخطر".

في النظام الرقمي الذي يسيطر على البيئة المعلوماتية اليوم، ليس لدى أولئك الذين يرغبون في المشاركة في الخطاب العام خيار سوى التفاعل عبر الإنترنت. كما يعتمدون على المنتديات الاجتماعية والمدونات ووسائل إعلامية رقمية مختلفة للتفاعل مع جمهورهم وبناء هويتهم المهنية. إن الإنترنت أداة حيوية للظهور وإيصال الصوت. إذ أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) إلى إحداث تحول في الصحافة، مما أتاح فرصًا غير مسبوقة للوصول إلى المعلومات وجمعها ونشرها، وبناء شبكات إقليمية ووطنية ودولية.

بالتوازي، تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرأة على التغلب على القيود التي تفرضها عليها المجتمعات الأبوية كالقيود المالية، والأدوار الجندرية التقليدية أو حتى على تحركاتها. ومع ذلك، بالنسبة للصحفيات، أصبحت البيئة الرقمية معادية بشكل متزايد وتشكل تهديدات ملموسة على صحتهم العقلية والجسدية. إذ تتراوح التهديدات والمضايقات بين التصريحات حول المظهر أو العمر، والاستخدام الضار للصور العارية، والتهديد بالاعتصاب وحتى بالقتل. "لقد كان الأمر أكثر مما يمكن تحمله"، هي عبارة شائعة بين الصحفيات اللواتي قررن الانسحاب من العالم الرقمي بسبب ازدياد التهديدات بشكل كبير. وعلى الرغم من أن هذه الاعتداءات "افتراضية"، ولكن العديد من النساء يعانين من عواقب صحية جسدية ونفسية، ناجمة عن العنف الجنسي والجنساني عبر الإنترنت، مع تصاعد بعض التهديدات إلى العنف الجسدي أو الجنسي، والتي يمكن أن تكون مدمرة وتنتهي الحياة المهنية. وفي كثير من الأحيان تمتد هذه التهديدات عبر الإنترنت لتصل إلى العالم "الحقيقي".

لهذا، أصبح من الضروري التعامل مع الاعتداءات التي تطال الصحفيات على أنها تحديًا خطيرًا يهدد حرية التعبير ويهدف إلى تخويف النساء وإسكاتهن ومنعهن من إبداء آرائهن بشكل علني. تمامًا مثل الكراهية الممارسة ضد النساء على أرض الواقع (خارج الإنترنت)، كذلك يهدف العنف الجنسي الممارس عبر منصات التواصل الاجتماعي عبر ضد النساء إلى إسكاتهن والسيطرة عليهن للحفاظ على علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين. وتشكل الهجمات عبر الإنترنت وخارجه خطرًا مهنيًا، حيث تسبب التوتر والصدمات وتقصير الحياة المهنية الصحفية. وغالبًا ما تشعر الصحفيات المستهدفات بالتحرش عبر الإنترنت بالوحدة التامة في التعامل مع مشكلتهن.

في الكثير من الحالات، لا تأخذ السلطات الأمنية الصحفيات اللواتي يتعرضن للاعتداءات على محمل الجد عندما يتقدمن ببلاغ. إذ، تلتزم العديد من الصحفيات الصمت ولا يجرؤن على طلب المساعدة خوفًا من وصمة العار.

وتختار العديد من النساء الاختباء تحت اسم مستعار للذكور. وبلجان البعض منهنّ إلى الصمت لفترات، حتى أنهنّ يتركن المنتديات الاجتماعية والوسائل الإعلامية نهائيًا. في نهاية المطاف، إن التصدي وللاعتداءات والمضايقات القائمة على النوع الجندي ضد الصحفيات عبر الإنترنت والردّ عليها أمر أساسي لحماية حق المرأة في حرية التعبير والرأي، وجعل الفضاء الرقمي مساحة آمنة ومتاحة للجميع. وكما حذر ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام في العام 2018: "إن التعرّض للصحفيات عبر الإنترنت له تأثير على الجمهور بشكل عام. إذ يؤثر على أنواع الأصوات التي نسمعها، والقصص التي نقرأها، وفي النهاية على حرية وجودة المجتمعات التي نعيش فيها".^٢

إذًا، لتمكين الصحفيات في لبنان من إنتاج محتوى صحافي قائمة على الأدلة ومستقل وموثوق، نحتاج إلى منع إسكات أصوات النساء أو استبعادهن من النقاش العام والرد عليها في بيئة تزداد عدوانيتها تجاه المرأة. كما إن فقط الصحفيات اللواتي يشعرن بالأمان والحماية لديهن الجرأة للإبلاغ عن قضايا حساسة، والتحقيق في الهياكل الخفية للسلطة، ومسائلة من هم في مراكز السلطة. إن الإمكانيات التي يوفرها توسيع شبكة الاتصال والتواجد عبر الإنترنت للصحفيات سوف يضيع ما لم يتم تمكينهن لحماية أنفسهن عبر الإنترنت، وتقييم المخاطر عند الانخراط في المساحات الرقمية، وتطوير استراتيجيات أكثر مرونة تخفف من المخاطر الإلكترونية. يحتاج لبنان إلى صحافيين وصحفيات يشعرون بالأمان والحماية للقيام بعملهم. لأنه من دون وجود النساء في الحقل الصحافي قد نفقد نصف الأصوات المميّزة التي نمتلكها الآن.

السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني

إن نضال النساء اللواتي يعملن كصحفيات في لبنان من أجل المساواة والعدالة وبيئة عمل خالية من التحرش وتشجّع على تمكينها ليست بظاهرة حديثة. على مدى العقد الماضي، العديد من الأوراق البحثية والدراسات تناولت هذه القضية ووثقت التحديات والمخاطر والمخاوف التي تواجهها الصحفيات في بلد وعلى الرغم من التناقضات، اكتسب على مدى عقود، سمعة باعتباره واحدة من أكثر الدول تقدّمًا وليبراليةً في المنطقة وتمتعه بوسائل إعلامية حرة نسبيًا.

يشتهر لبنان بقطاعه الإعلامي المتنوع والمهني، ولكن في الوقت نفسه أيضًا بمشهد إعلامي حزبي ومسيّس للغاية، حيث تتمتع معظم وسائل الإعلام الكبرى بعلاقات قوية أو حتى تنتمي إلى شخصيات أو أحزاب سياسية. بالإضافة إلى

ذلك، يتميز لبنان بنظام السياسي الطائفي الفريد، بينما قد يبدو البلد ظاهرًا ليبراليًا ومتقدمًا، إلا أن القيم والتوقعات الأبوية المحافظة لا تزال لها قبضة قوية على المجتمع. كما أن لبنان وفقًا لما ينص عليه دستوره يُعتبر دولة طائفية، توزع فيه المناصب السياسية والمؤسسية بشكل نسبي بحسب المجموعات الدينية-الطائفية المختلفة في البلاد. وعلى هذا النحو، إن وسائل الإعلام في لبنان، رغم كونها تعددية، تتشكل أيضًا وفق الانتماءات السياسية والدينية لمختلف الطوائف الدينية. مما يؤثر على استقلالية وسائل الإعلام، حيث تعكس ملكية وسائل الإعلام الانقسامات الطائفية والمذهبية. وعلى الرغم من أن حرية التعبير هي حق دستوري، إلا أنه يتعين على المراسلين اللبنانيين أن يتعاملوا مع العديد من القيود.

إن حرية الصحافة في لبنان مكفولة رسميًا بموجب الدستور ولكن هناك العديد من القوانين التي تقيّد وتقوض حرية التعبير، وغالبًا ما يتم الاستشهاد بالقيم الدينية أو الأخلاقية كمبرر للرقابة (على الأفلام أو الكتب على سبيل المثال). وكثيرًا ما يُتهم الصحفيون والصحافيات بموجب قانون العقوبات من قبل الشخصيات السياسية بالقدح والذمّ، وهناك تصور عام بأن قوانين التشهير اللبنانية كثيرًا ما تستخدم لأغراض سياسية. ويمكن أن تؤدي التعليقات التي تُعتبر مسيئة ضد المحاكم أو الهيئات الإدارية أو الجيش أو الإدارات العامة أو المسؤولين إلى حكم بالسجن لمدة قد تصل إلى عام^٣.

في تقرير حول "الحرية في العالم" لعام 2023 الذي أعده "Freedom House"، حصل لبنان على نقطتين فقط من أصل 4 نقاط محتملة لحرية واستقلالية وسائل الإعلام. وبحسب التقرير، "فشلت السلطات في حماية وسائل الإعلام من العنف أو التهيب من قبل أعضاء الجماعات السياسية والدينية وغيرها من الجماعات ذات النفوذ"^٤ ومن الأمثلة المروعة عن الخطر الذي يواجهه الصحفيون والصحافيات، والإعلاميون والإعلاميات عندما يتحدثون علنًا ضد الجماعات القوية في البلاد، هو مقتل لقمان سليم، المطلّ والكاتب السياسي المعروف الذي قُتل بأربع رصاصات في الرأس وواحدة في الظهر، في جنوب لبنان في 3 شباط 2021.^٥

٣-المرسوم التشريعي 104/1977 (المواد 17,18,19,20,21,22)

٤-<https://freedomhouse.org/country/lebanon/freedom-world/2023> -E
٥-www.skeyesmedia.org/ar/News/News/04-02-2021/9111 -o

لقد تفاقمت البيئة القانونية الصعبة التي تواجه وسائل الإعلام بسبب الأزمات المتراكمة التي مر بها لبنان وما زال يمر بها. فمنذ عام 2019، شهد لبنان تدهورًا اجتماعيًا وسياسيًا حادًا، وهو يتصارع مع الأزمة الاقتصادية الأكثر تدهورًا في تاريخه الحديث، إذ بلغ معدل التضخم حوالي 500%، وارتفعت معدلات البطالة، كما يشهد جمود سياسي لم تظهر له نهاية قريبة في الأفق. علاوة على ذلك، لا تزال البلاد تعاني من الانفجار المدّ الذي لحق بيروت في 4 آب 2020، والذي أدى إلى مقتل أكثر من 300 شخص وإصابة الآلاف و بالإضافة إلى الأضرار المادية التي قدّرة بمليارات الدولارات. ولم يتم مساءلة أي شخص حتى الآن عن الانفجار الذي أثر بشدة أيضًا على العديد من وسائل الإعلام وعشرات الصحفيين. في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تكافح خلال العديد من وسائل الإعلام من أجل البقاء، مع انخفاض عائدات الإعلانات بشكل مطرد.

وكان هناك أيضًا تحول كبير في وسائل الإعلام اللبنانية نحو وسائل الإعلام الرقمية والإلكترونية على مدار السنوات الماضية. في حين أن غالبية اللبنانيين لا يزالون يتلقون أخبارهم الرئيسية من التلفزيون، يتحول الجمهور الأصغر سنًا على وجه الخصوص أكثر فأكثر إلى المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. وخلال ثورة العام 2019، لعبت وسائل الإعلام الرقمية دورًا رئيسيًا. كما سلّطت الضوء على أهمية الإنترنت والتواصل عبر الرقمي للشعب اللبناني من خلال فضح حقيقة نية الحكومة بفرض ضرائب على الاتصالات الهاتفية عبر الإنترنت، التي أشعلت الاحتجاجات الأولية في أكتوبر 2019، والتي تطورت بسرعة إلى حركة احتجاج اجتماعية واسعة ضد الطبقة السياسية الحاكمة وعقود من الفساد وانعدام المساءلة.¹

خلال الاحتجاجات، ظهرت العديد من وسائل الإعلام البديلة الجديدة، التي قدّمت سردية جديدة تركز على المواطن ولا تتأثر بالقوى السياسية التقليدية وأصحاب المصلحة الذين يمتلكون القنوات الإعلامية الرئيسية. لقد فتحت وسائل الإعلام الرقمية في خضمّ الأزمة السياسية في لبنان "مساحة لتواجد الجهات فاعلة المعارضة لنظام الاتصالات القائم الذي تسيطر عليه النخبة السياسية التقليدية".² حمل هذا التطور وعدًا بتغيير ديناميكيات السلطة طويلة الأمد و"لقد أتاح الاتصال الوثيق والمباشر بين الصحفيين وأعضاء الحركة الاحتجاجية إلى فتح مساحة تمكّن للصحفيين من التدخل شخصيًا في النقاش العام، بغض النظر عن الخط التحريري لمؤسساتهم الإعلامية. ويحظى كبار الصحفيين اللبنانيين بمئات الآلاف من المتابعين على تويتر، وتتمتع شهاداتهم وآرائهم بوقع وتأثير كبير".³

<https://www.nupi.no/en/news/on-digital-media-in-lebanon-s-political-crisis-1>

Kjetil Selvik, On Digital Media in Lebanon's Political Crisis, Policy Brief 2021-V

<https://www.nupi.no/en/news/on-digital-media-in-lebanon-s-political-crisis>

Ibid -A

كان التحوّل الرقمي من المفترض أن يكون بالنسبة للصحافيات بمثابة تغيير محوري وإيجابي. وكما تبين خلال فترة الاحتجاجات في عام 2019، أن الإنترنت أداة حيوية للتعبير والمشاركة المدنية. وعلى نطاق أوسع، إنه يساعد النساء على التغلب على القيود المفروضة على تحركاتهنّ من قبل المجتمعات الأبوية بالإضافة إلى القيود المالية والأدوار التقليدية الجندرية التي يضعها فيها. كما ويزيد من قدرتهنّ على إبداء آرائهنّ في جهود بناء السلام والمفاوضات بعد انتهاء الصراعات. ويعد الفضاء الإلكتروني ذا أهمية خاصة بالنسبة للنساء في المجتمعات التي تسعى فيها الأسس الأبوية، والأعراف الاجتماعية والدينية المفروضة، إلى تقييد حياتهن العامة والخاصة.

مع الأسف، إن وعدو تمكين المرأة من خلال توسيع شبكة الفضاء الرقمي، مهددة بشكل كبير بسبب البيئة المعادية والسامة التي تواجهها النساء، ليس فقط في لبنان ولكن أيضاً على مستوى العالم، عندما يشاركن ويعبرنّ عن آرائهن عبر الإنترنت. لهذا، بدلاً من وعد النساء بـ"ملاذ آمن" للتواصل والتعبير عن أنفسهن، أصبح الفضاء الإلكتروني هاوية لتهديدات بالعنف الجنسي والاعتقال. ولاحظت الباحثة كورتني رادش أن التهديدات المتعلقة بالجنس "تُستغل على وجه الخصوص المحظورات الثقافية التي يُنظر من خلالها إلى الضحايا النساء على أنهنّ جلبنّ العار لأنفسهنّ".⁹

متجذرة بعمق في النظام الأبوي

يدفعنّ النساء إن كنّ متظاهرات، أو صحافيات، أو عاملات في الحقل السياسي، ثمناً باهظاً لوجودهنّ في الأماكن العامة ورفع أصواتهنّ. وخلصت دراسة للأمم المتحدة أجريت عام 2020 إلى أن "استهداف المراسلات يعكس أنماطاً أكبر من التمييز الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تمثل هجوماً مباشراً على رؤية المرأة وتعيق مشاركتها الكاملة في الحياة العامة".¹⁰

⁹ /entry/online-voices-for-all-wom_b_2848507

OHCHR, (2020), Report of the Special Representative on Violence against Women, its Causes and Consequences: -. Combating violence against women reporters, 6 May, A/HRC/44/52 Available atDesktop

وتواجه النساء تهديدات وأشكال عنف محددة لا يواجهها الرجال غالبًا. لكن لماذا تجذب الصحافيات على وجه الخصوص الكثير من الكراهية والرفض؟ وفقًا للمقرر الخاص للأمم المتحدة، "يُتوقع من الصحافيات أن تتأقلم مع الأدوار والصور الجندرية النمطية المفروضة على المرأة وأن يعملن ضمن مراكز قوة غير متكافئة بين الرجال والنساء في عالم الإعلام. وغالبًا ما يتم استهدافهن بسبب عملهن ولكونهن بارزات وصريحات للغاية، خاصة عندما يكسرن قواعد عدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية!"^{١٢} وتوصلت المقررة الخاصة إلى نتيجة قاتمة مفادها أن "العنف القائم على النوع الجندري ضد المرأة هو ظاهرة عالمية تؤثر على حياة واحدة من كل ثلاث نساء حول العالم، وبالتالي يؤدي ذلك إلى جعل العنف الممارس ضد المرأة أمر طبيعي ومقبول في المجتمعات، مما يعني أن الصحافيات والعاملات في قطاع الإعلام يعملن في بيئة يشكل فيها العنف المنهجي والقائم على النوع الجندري جزءًا من روتينهن اليومي".^{١٣}

وفي حين يتم استهداف المرأة ومضايقتها في المجال العام حتى في المجتمعات الأكثر تقدمًا ومساواة، لا يمكن أن نتجاهل أن الأعراف والقيم الاجتماعية التي يقوم عليها لبنان والدول العربية الأخرى، متجذرة بعمق في أنظمة وأسس أبوية، في منطقة تتميز "بمعدلات مشاركة منخفضة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وانتشار العنف في المجالين الخاص والعام على حد سواء، وضغط مجتمعي هائل للتوافق على تعريف ضيق للأنوثة".^{١٤}

قدّمت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2017، والتي تهدف إلى "فهم هويات الرجل الجندرية"^{١٥} في أربع دول عربية، دليلًا نوعيًا على الموقف الذي تواجهه العديد من النساء في المنطقة بشكل يومي. وتبيّن أن بين العديد من الرجال "هناك شعور بالتفوق، وقناعة بأنهم مخولون بالحماية والسيطرة على أفراد عائلاتهم من النساء".

لذلك، من المنطقي أن يكون 54% من الرجال اللبنانيين الذين شاركوا في هذه الدراسة يعتقدون أن الدور الأكثر أهمية للمرأة هو رعاية المنزل والطهي لعائلتها، ويعتقد 53% من الرجال أن النساء اللواتي يرتدين ملابس مثيرة يستحقن التحرش و38% منهم يعتقدون أن النساء اللواتي يخرجن إلى الأماكن العامة ليلاً يطلبن التحرش. بما أن هذه هي المواقف السائدة، فليس من المستغرب أن 61% من اللبنانيات أجبن في نفس الاستطلاع أنهن تعرضن للتحرش الجنسي في الأماكن العامة. كما وافق أو وافق بشدة واحد من كل خمسة مشاركين على عبارة "هناك أوقات تستحق فيها المرأة الضرب".

١١- <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G20/109/79/PDF/G2010979.pdf?OpenElement> - صفحة 5

١٢- صفحة 6. ibid

١٣- <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/201١-١٣/7/IMAGES-MENA-Multi-Country-Report-EN.pdf%D8%8C%20%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9%20>

١٤- ibid

ويعتقد واحد من كل أربعة رجال أن "المرأة يجب أن تتقبّل العنف الممارس عليها للحفاظ على تماسك الأسرة"^{١٥} ويجب الإشارة إلى أن ما يقارب نصف الرجال (45%) أجابوا بأنهم تعرضوا للضرب في المنزل أثناء الطفولة "بحزام أو عصا أو سوط أو أي شيء آخر صلب"^{١٦} وهي تجربة عنف جسدي قد تفسر سبب اللجوء إلى العنف. ومن أجل إجراء تدخلات وأنشطة مؤثرة لمعالجة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان، من الضروري مراعاة هذا السياق الاجتماعي الأوسع والمفهوم السائد للذكورية.

وتواجه النساء اللواتي يرفعن أصواتهن عبئًا مزدوجًا، حيث يتعرضن للهجوم كصحفيات أو مدافعات عن حقوق الإنسان وكنساء يتجرأن على التحدث علنًا.

إن التحديات التي تواجهها المرأة اللبنانية هي جزء من نمط تعيشه النساء في المنطقة وعلى مستوى العالم. إذ أظهر استطلاع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العنف ضد النساء في الفضاء الإلكتروني في الدول العربية، والذي شمل نحو 11,500 مشاركة من ثماني دول^{١٧} أنه ما يقارب نصف النساء المستخدمات للإنترنت (49%) في الدول العربية يشعرن بعدم الأمان بسبب التحرش عبر الإنترنت. أما بين الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، فإن الرقم أعلى بكثير إذ يصل إلى 70%^{١٨} وعلى المستوى العالمي، النساء بشكل عام أكثر عرضة للتحرش عبر الإنترنت بمقدار 27 مرة مقارنة بالرجال^{١٩}.

وفي حين يتعرض الصحفيون الذكور أيضًا للإهانات والاعتداءات أثناء ممارسة مهنتهم، فإن نوع الإهانات والمضايقات تختلف بشكل كبير عن تلك التي تستهدف النساء. وغالبًا ما يُتهم الصحفيون الذكور بـ "الفساد، وعدم الاحترافية، أو التحيز في تقاريرهم استنادًا إلى انتمائهم السياسي المفترض". ولكن من جهةٍ آخر، تتعرض النساء تقريبًا بشكل دائم لإهانات جنسية. وفي مقابلات أجريت ضمن دراسة حول مقارنة العنف الممارس ضد صحفيين وصحفيات الذين يغطون الاحتجاجات في لبنان عام 2019، قالت إحدى الصحفيات أن أثناء تقديم تقريرها عند الساعة الثالثة صباحًا، دعاها رجل قائلاً "هيا، ارقص لنا أيها المتعربة". وصفت مراسلة أخرى كم كان الوضع لا يطاق في كل مرة تذهب فيها إلى الميدان، إذ كانت تتهم بالفسق، وقال لها أحد الرجل "السيد X هو صديقك، أليس كذلك؟ أنا أعلم كل شيء عن حياتك الفاسقة"^{٢٠}.

١٥- صفحة 153، ibid.

١٦- صفحة 165، ibid.

١٧- العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، تونس، اليمن

١٨- https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2021/11/Summary_Keyfindings_Final_EN.pdf

١٩- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، (2018)، «مجلس حقوق الإنسان يعقد طقة نقاش حول العنف عبر الإنترنت ضد المدافعين عن حقوق المرأة»، 21 يونيو/حزيران. متاح على

الرابط : <https://ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx>

٢٠- <https://aiw.lau.edu.lb/images/Journalists%20VAW%20Study.pdf>، صفحة 10

كما لفتت الباحثة والمديرة التنفيذية لجمعية حماية الصحفيين كورتنى رادش، مؤخرًا، إلى أن هناك "بُعد جنسي معين للتهديدات السيبرانية ضد النساء..." والتي تشمل "حملات تشويه السمعة، والمطاردة والتتبع عبر الإنترنت، والتحرش عبر الإنترنت، وانتحال شخصيات من خلال حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي، واتهامات كاذبة تدور غالبًا حول نشاطات جنسية للمرأة أو ادعاءات بخصوص حياتها الجنسية، وتهديدات بالاغتصاب."^{٢١}

التراجع ليس بخيار

لرفع مستوى الوعي حول مدى تعرض الصحفيات لأساليب التهيب على أساس الجنس، تعاونت ثلاثة صحفيات لبنانيات لتقديم لمحة عن شكل هذه التحرشات في حياتهم المهنية اليومية. أنتجت ديما صادق وليال سعد وديانا مقلد فيديو بالتعاون مع المؤسسة العربية للحريات والمساواة لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد العديد من النساء في البلاد تحت عنوان تشجيعي "نستمر". يتحدثن في هذا الفيديو عن التهديدات والإهانات التي يتعرضن لها نتيجة لعملهن، بما في ذلك تشويه سمعتهن، والتشهير بهن العلنًا، والاعتقالات الشخصية، والاتصالات الهاتفية مع أفراد العائلة، وحتى التهديدات بالاغتصاب والقتل والتحرش الجسدي الذي يواجهونه عند تغظيتهن على الأرض.

في تموز 2023، حُكم على ديما صادق بالسجن لمدة عام بعد أن قام رئيس التيار الوطني الحرّ جبران باسيل، برفع دعوى قضائية ضدها بتهم التشهير والافتراء والتحريض على النعرات الطائفية، مستخدمًا القانون الجنائي ضد الصحافية. وشملت التهم الموجهة إليها نشر أخبار كاذبة، وإثارة النعرات الطائفية والعنصرية، وإثارة الصراعات بين

الطوائف. كما وُجهت لها تهم بالتشهير والقذف والذم، وهي جرائم محددة في قانون العقوبات اللبناني، ولكن يحظر قانون الصحافة سجن الصحفيين لهذه الأسباب. ومع ذلك، تجاوز المدعي هذه الحماية باللجوء إلى المحكمة الجنائية، بحجة أن "الجريمة لم تُنشر بوسيلة مطبوعة وأن المنشور الإلكتروني وهو تغريدة، لا يندرج تحت عمل صادق الصحافي"^{٢٢}

أثار الحكم استنكارًا شعبيًا واعتبر سابقة خطيرة تعرض حرية التعبير في البلاد للخطر. وفي الواقع، أصدرت "مؤسسة مهارات" بيانًا يدين الحكم "باعتباره مؤشراً خطيراً على تراجع حرية التعبير والإعلام في لبنان"^{٢٣}

٢١- http://www.huffingtonpost.com/courtney-c-radsch/online-voices-for-all-wom_b_2848507.html

٢٢- [edia.org/en/News/Reports/13-09-2023/10892](https://www.ledia.org/en/News/Reports/13-09-2023/10892)

٢٣- [smedia.org/en/News/Reports/13-09-2023/10892](https://www.smedia.org/en/News/Reports/13-09-2023/10892)

٢٤- https://maharatfoundation.org/en/Statement_DimaSadek

ودعا البيان إلى "ضرورة التوقف عن تجريم الصحفيين والمواطنين عند التعبير عن آرائهم وتسريع عملية إصلاح قوانين الإعلام في لبنان لتعزيز ضمانات حرية الصحافة والتعبير وفقاً للمعايير الدولية"^{٢٤}

وتحدّثت المؤسسة الشريكة لموقع "درج" المستقل ديانا مقلد، عن تجربتها كصحافية في لبنان في مقال ضمن مجموعة مقالات حول التجارب الشخصية مع التحرش، تم تنسيقها ونشرها من قبل المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حق الحرية في التعبير عن الرأي والتعبير بمناسبة فعاليات "16 يوماً من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي"^{٢٥} لعام 2021 إيرين خان. مقلد، التي تصف نفسها بـ"المتحمسة لحرية التعبير"، شهدت لما تتعرض له الصحفيات عند انخراطهن في النقاش العام، بل وأكثر من ذلك، عند التعبير عن رأي مثير للجدل. و"في بلد ينتشر فيه العنف القانوني والاجتماعي والديني ضد المرأة، يمكن أن يؤدي البيان الجريء أو الموقف العام إلى حملة تهديد بسرعة مخيفة". ولقد تعرضت هي نفسها للإهانة والتهديد والسخرية وقامت بمواساة زميلات اللواتي كانوا يتصلن بها باكين إذ يعانين من نفس الاعتداءات أو أسوأ منها.

إن تأثير مثل هذه الحملات التشهيرية خطير على حياة الصحفيات ومسيرتهن المهنية إذ إنها وفق ما كتبت مقلد "قد لا تسبب حملات التشهير والتخويف الإلكترونية بضرراً جسدياً، لكنها تخلق الخوف والقلق، مما يساهم في انتشار الرقابة الذاتية. وقد يتردد الصحفيون، وخاصة النساء، في مناقشة القضايا العامة المتعلقة بجرائم الحرب أو التمييز ضد المرأة أو الأقليات أو الفساد". كما توصلت إلى استنتاج مخيف يفيد بأن "وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت سلاح دمار شامل" ولكن مهما ساءت الأمور، أن مقلد واثقة من شيء واحد وهو أن "التراجع ليس بخيار". أو على حدّ تعبير مريم سيف الدين، الصحافية اللبنانية التي اضطرت إلى الفرار من البلاد بعد إجراء تحقيق عن وفاة مراهق في الضاحية الجنوبية لبيروت ومعقل حزب الله، أنه "عندما تتوقف عن الكتابة، إنهم ينتصرون"^{٢٦}.

لهذا، يبدو أن القول أسهل من الفعل. إذ إن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تواجهه الصحفيات يؤثر على إنتاجيتهن وعلى حقهن في العمل بأمان. كما يمكن أن يقود المراسلات إلى الرقابة الذاتية، لمتابعة المواضيع الأقل حساسية من الناحية السياسية. وتشعر العديد من الصحفيات بأنهن تُركن وحدهن عندما تواجهن التهديدات والتحرش والعنف، ليس فقط في لبنان.

خلال ندوة نظمتها مهارات في إطار مشروع بحثي في حزيران 2023 قبل الانتخابات البلدية في لبنان بشأن التغطية الإعلامية للعنف ضد المرأة، ذكرت إحدى المشاركات أن "المؤسسات الإعلامية لا تتخذ موقفاً ضد الانتهاكات التي تواجهها الصحافيات مما يشجع على العنف ضدهن".^{٢٧} وقد تمت الإشارة إلى الافتقار إلى السياسات المؤسسية داخل المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن غياب مبادئ توجيهية للتبليغ عن حالات جنسية حساسة، باعتبارها من إحدى الثغرات الأساسية للتصدي بفعالية للعنف الممارس ضد الصحافيات.

النقص في تمثيل المرأة في المناصب القيادية في وسائل الإعلام

أحد أسباب عدم وضع أمن الصحافيات على رأس جدول أعمال معظم وسائل الإعلام في لبنان هو غيابهن الملحوظ عن المناصب القيادية. قد تكون الصحافيات حاضرات جدًّا على شاشات التلفزيون اللبنانية، لكنهن بعيدات عن التواجد بشكل عادل في المناصب القيادية والمناصب التحريرية المؤثرة. وعلى الرغم من أن البرامج الإعلامية في لبنان تسجل أربع نساء لكل رجل في البرنامج، إلا أنهن ما زلن مستبعدات في الغالب من مناصب الإدارة العليا.^{٢٨}

كما لاحظت ميراى الحاج في ورقتها «السلم المكسور»، أن النساء في غرفة الأخبار التلفزيونية اللبنانية "أمامهن طريق طويل للوصول إلى المستويات العليا من إدارة وسائل الإعلام ومشروطة بمشاركتهن السياسية في بلد تعتبر فيه وسائل الإعلام امتداداً للأحزاب السياسية-الطائفية الحاكمة، التي لا تزال المرأة فيها أقلية".^{٢٩} واعتبر كل من الباحثان جاد ملكي وإيفلين حتّي أن وسائل الإعلام اللبنانية لا تستفيد من موقفها لمحاربة الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي، ومحااربة الخرافات والصور النمطية غير الدقيقة، وزيادة الوعي حول حقوق المرأة في لبنان والمنطقة العربية، ولكن بدلاً من ذلك "يتردّد الخطاب الأبوي، نتيجةً لتأثير وضع جدول الأعمال لوسائل الإعلام التي أنشئت من قبل الرجال، لصالح الرجال".^{٣٠} وبالتالي، إن النساء، مهمشات من قبل أعلى المناصب في وسائل الإعلام اللبنانية، لأنه "لديهن تأثير ضئيل على صنع السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من المساواة بين الجنسين في صناعة الأخبار".^{٣١}

٢٨- ميراى الحاج، صحافيات في لبنان - السلم المكسور، في: مجلة الإعلام، المجلد 9، العدد 3، 2019

٢٩- كريستي مادي، وضع صحافيات الأخبار في التلفزيون اللبناني: نهج ميداني جندي، أطروحة مقدمة في جامعة أونتاريو، 2015

٣٠- جاد ملكي وإيفلين حتّي، الربط الداخلي للصحافيات ومديرات الأخبار اللبنانيات والعربيات، كانون الثاني/يناير 2020، <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17512786.2020.1715822?scroll=top&needAccess=true>

٣١- ibid.

<https://r2g26a.n3cdn1.secureserver.net/wp->

تسليع العنف ضد المرأة: الكراهية كنموذج عمل

على المستوى العالمي، يساهم أولئك الذين يمتلكون ويديرون منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير في الكراهية الممارسة ضد المرأة من خلال عدم القيام بما يكفي للحد من الهجمات الجندرية وخطابات الكراهية. كما لوحظ في "دليل المرونة الرقمية" الذي أنتجته "She Persisted" - "مستمرة"، وهي منظمة غير حكومية دولية مكرسة للبحث في الأضرار الرقمية ودعم القيادات النسائية لبناء المرونة الرقمية، "مطالبة النساء بتحمل عبء حماية أنفسهن، في ضوء النقص الحاد في المساواة وشفافية منصات التواصل الاجتماعي، كونها تخاطر بتحويل الانتباه بعيدًا عن الطريقة التي تجعل بها التكنولوجيا واختيارات المنصات الكبيرة المشكلة أسوأ".^{٣٢}

وتوصلوا إلى نتيجة قاسية مفادها أن "انتشار الكراهية عبر الإنترنت يمكن أن يعود إلى حد كبير إلى فشل منصات وسائل التواصل الاجتماعي في حماية النساء على منصاتها، وإعطاء الأولوية للربح على سلامة مستخدميها" كما تعما المنصات "بنشاط على تحقيق الدخل من الضرر الذي يلحق بالنساء والمستخدمات على منصاتهم".^{٣٣} حتى الآن، ينتقدون "منصات التواصل الاجتماعي لسماحها بالهجمات عبر الإنترنت ضد النساء في السياسة والصحافة لتوسع وتصبح مصادر للإيرادات" لأن «الخوارزميات مصممة لإعطاء الأولوية لنشر المحتوى بإمكانات مشاركة أكبر، بغض النظر عما إذا كان صحيحة أم لا، وبغض النظر عن الضرر أو الأثر الاجتماعي». ^{٣٤}

إن قائمة أشكال الإساءة التي تسهلها التكنولوجيا طويلة: جمع المعلومات الشخصية (Doxxing)، المهاجمة عبر الإنترنت (Online Mobbing)، الابتزاز الجنسي (Sextortion)، التصيد (Trolling)، الإستغلال الجنسي (Sexual Exploitation)، مشاركة الصور الحميمة بدون موافقة (Non-consensual Sharing of Intimate Images)، التجسس والمراقبة (Voyeurism)، التشهير (Defamation)، التهديد والتخويف (Threats and Intimidation)، حملات التبليغ المنسقة (Coordinated Flagging Campaigns)، المطاردة (Stalking)، الاعتداء القائم على الصور (Image-Based Abuse)

٣٣- ibid.

٣٤- ibid، صفحة 7

كلما كانت النساء أكثر جرأة ووضوحًا في الفضاء الإلكتروني، زادت احتمالية تعرضهن لنوع أو أكثر من هذه الاعتداءات المسيئة. ويتم اختيار الأساليب المستخدمة لتخويف الصحافيات بعناية وفقًا للسياق الاجتماعي والثقافي. وأوضحت الصحافية اللبنانية مريم سيف الدين في ربيع 2022 أمام لجنة حماية الصحافيين "إنهم يهدفون إلى إسكات الصحافيات من خلال تأجيج المجتمع المعادي للنساء ضدهن، كما تناول بعض الحسابات المزيفة تشوهنا". وأضافت "كل كلمة تستخدم في مثل هذه الحملات تهدف إلى تدمير الصحة العقلية للصحافيات. غالبًا ما ترتبط التهديدات الموجهة ضد الصحافيات بطريقة المجتمع في التعامل معهن في المقام الأول. عندما يقول الرجل ما أقوله، فهو لا يتعرض للتهديد بنفس الطريقة. تتعرض الأحزاب السياسية لتهديد أكبر عندما تتحدث النساء لأنهن في كثير من الأحيان هنّ من يتحدين مواضيع المجتمع المحرّمة"^{٣٥}

يخلق الجمع بين المعلومات المضللة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإساءة عبر الإنترنت بيئة سامة للنساء اللواتي يسعين إلى التحدث وإسماع أصواتهن. ومن المخيف أن نلاحظ كيف أن "العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والمعلومات المضللة القائمة على الجنس يغيّر الأعراف الاجتماعية، من خلال توفير قوة جديدة للغة والسرديات المعادية للنساء التي كانت كامنة في المجتمع"^{٣٦}. بالنسبة لكارلا مانتيللا، مؤلفة كتاب "التصيد الجنسي: كيف انتشر كراهية النساء على نطاق واسع" (2015)، فإن التصيد الجنسي الذي يؤثر بشكل خاص على السياسيات والصحافيات، يجب أن يفهم على أنه "استراتيجية متعمدة لإسكاتهن وإبقائهن في مكانهن"^{٣٧}. وقد فشلت المنصات مرارًا وتكرارًا في العمل على معالجة المحتوى المسيء والمضلل ضد النساء، بل على العكس، يبدو أن خوارزمياتهم تكافئ مثل هذا السلوك وتتغاضى عنه باعتباره مقبولاً لأنه يجلب النقرات والمال على أساس الكراهية كنموذج تجاري. مما يعني للأسف أنه في الوقت الحالي، إلى أن يتم تنفيذ آليات مساءلة أقوى، من الناحية المثالية يتم تحفيزها أو حتى فرضها من قبل الحكومات - فإن المنصات متواطئة مع المعتدين وليست حليفة للنساء. ويحذر المقرر الخاص للأمم المتحدة من أن نقص الدعم والعمل تجاه العنف ضد الصحافيات عبر الإنترنت إلى عواقب مدمرة محتملة إذ "يمكن أن يكون قاتلاً، كما يتضح من الهجمات على الصحافيات وقتلهن التي سبقتها حملات كراهية وتهديدات عبر الإنترنت"^{٣٨}

/rnalist-mariam-seif-eddine-is-still-reporting-٣٥

٣٦- تحقيق الربح من الكراهية، https://she-persisted.org/wp-content/uploads/2023/02/ShePersisted_MonetizingMisogyny.pdf ، صفحة 9

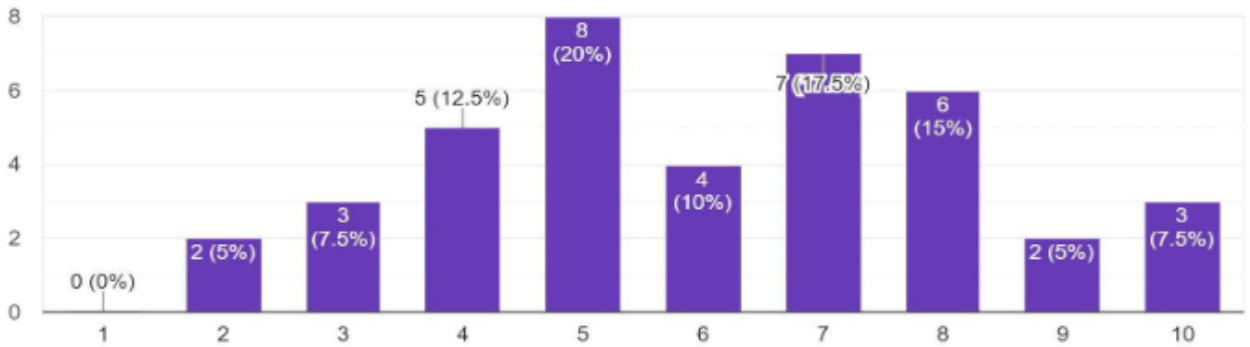
٣٧- as cited in Monetizing Misogyny, p.9

٣٨- <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G20/109/79/PDF/G2010979.pdf?OpenElement%D8%8C%20%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9%206>

نتائج البحث

أجرت مهارات استطلاعًا مع 40 صحافية لتقييم الوعي العام والاستعداد للتصدي للمخاطر الرقمية والجسدية والنفسية المتعلقة بعملهن كصحفيات في لبنان. تم جمع الإجابات بشكل مجهول وعبر الإنترنت خلال شهر سبتمبر 2023. بشكل عام، أظهر الاستطلاع أن الصحفيات النساء في لبنان لا يشعرن بالأمان والحماية أثناء ممارسة مهنتهن. على مقياس من 1 إلى 10، حيث يعني الرقم 1 الشعور بعدم الأمان الشديد والرقم 10 الشعور بالأمان الشديد، ما يقارب نصف النساء المستجيبات صنّفن أنفسهن بين 2 و 5. (الرسم البياني 1).

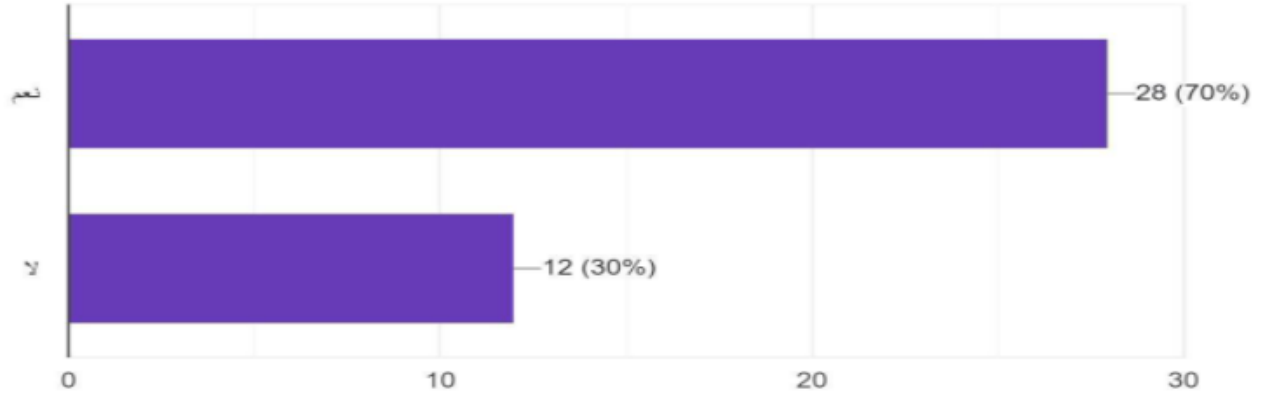
ضمن مقياس من 1 إلى 10، ما مدى شعورك بالأمان أثناء ممارستك مهنة الصحافة في بيئتك الحالية؟ (1 تدل على عدم الأمان و10 تدل على الأمان التام) (الرسم البياني 1)



70% من المستجيبات أجبن أن هناك حالات لا يشعرن فيها بالأمان كنساء، مما يرسم صورة مظلمة لبيئة العمل للصحفيات في لبنان. (رسم بياني 2)

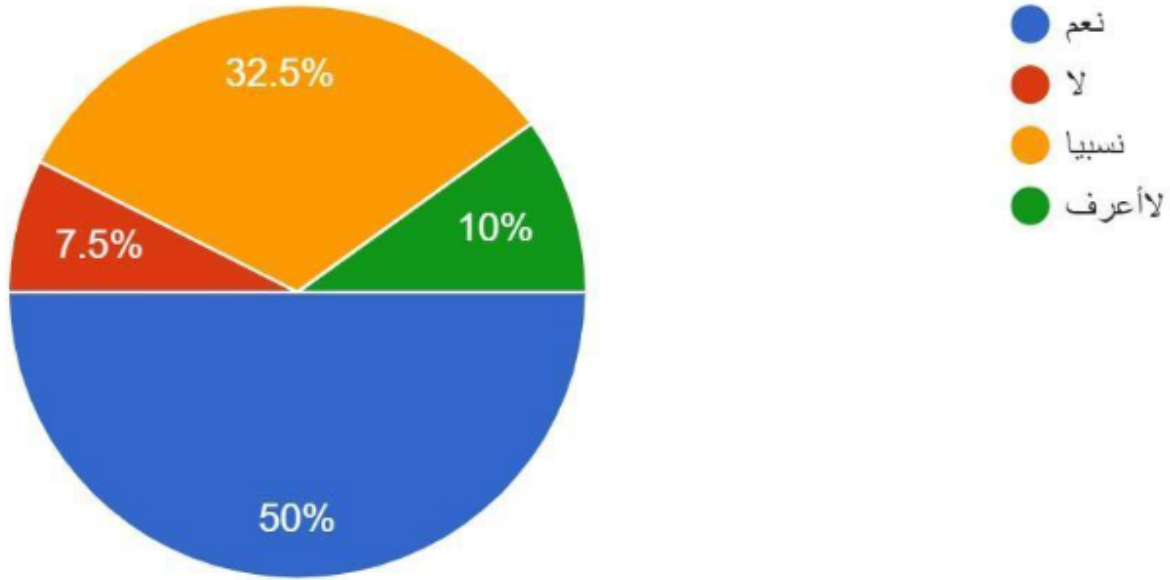
إن الخوف أثناء القيام بالعمل الصحفي يمكن أن يكون له تأثير شديد على جودة ومدى واتجاه التغطية الصحفية، سواء كان ذلك من خلال الرقابة الذاتية (اللاواعية)، وتجنب بعض المواضيع، وحذف الحقائق والأسماء الحساسة وما إلى ذلك. وهذا هو بالضبط هدف أولئك الذين يستخدمون أساليب التهيب ضد الصحفيات الذي يعتمد على: التأثير على تقاريرهن، وكيفية سرد قصصهن ومنعهن من مساءلة السلطة.

هل هناك مواقف أو حالات تشعرين فيها كامرأة بعدم الأمان؟ (رسم بياني 2)

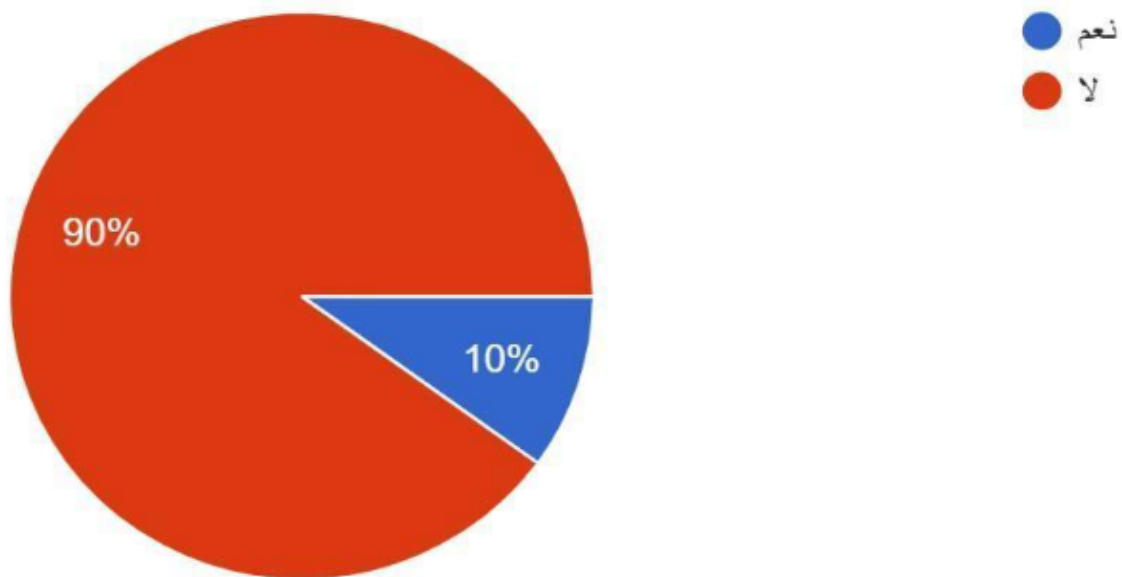


لا يبدو أن السلامة والأمن من أولويات العديد من أرباب العمل (الرسم البياني 3). إذ أشارت 36 امرأة من أصل 40 إلى أنهنّ لا يتلقين إرشادات أمنية محددة قبل القيام بمهامهنّ أو فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالعمل بشكل عام (الرسم البياني 4). ونصف المستجيبات فقط تعرفن إلى من يجب أن يتوجهن في وسائل الإعلام الخاصة بهن عندما يكون لديهن مخاوف أو أسئلة أمنية (الرسم البياني 5). وما يزيد الأمر سوءاً، أن أقل من نصف من يعرفن إلى أين يذهبن يشعرن بالراحة للإبلاغ عن المخاوف الأمنية بالفعل (الرسم البياني 6). وتؤكد هذه البيانات إلى أي مدى تشعر الصحافيات بأنهن وحيدات عندما يتعلق الأمر بأمنهن وسلامتهن، وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالدعم المؤسسي و تمكين الصحافيات.

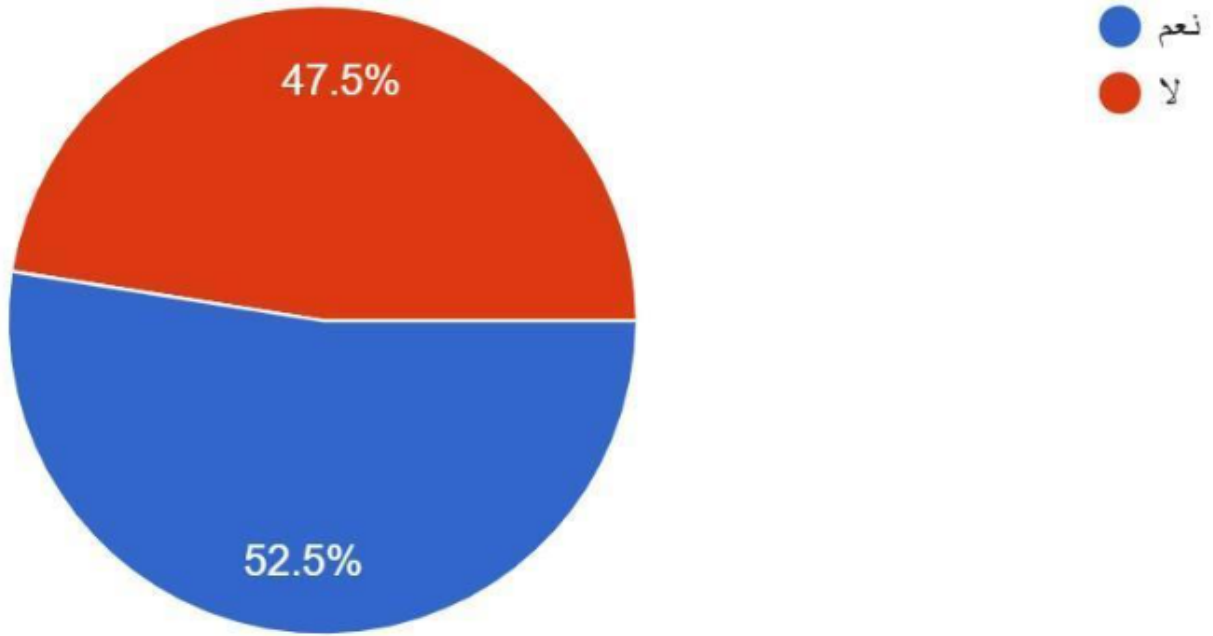
هل تعتقد أن سلامتك وسلامة زميلاتك هي أولوية بالنسبة لمؤسستك/جهة عملك؟ (الرسم البياني 3)



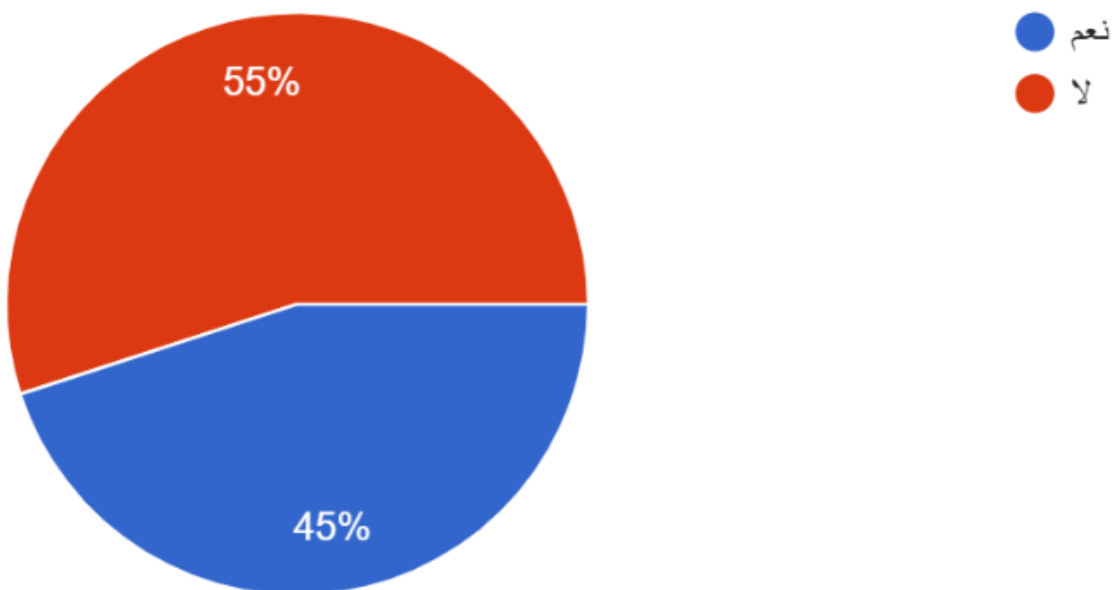
هل تتلقين تنبيهات أو معلومات بشكل منتظم حول السلامة والأمن المتعلقة بمهنة جديدة أو العمل بشكل عام؟ (الرسم البياني 4)



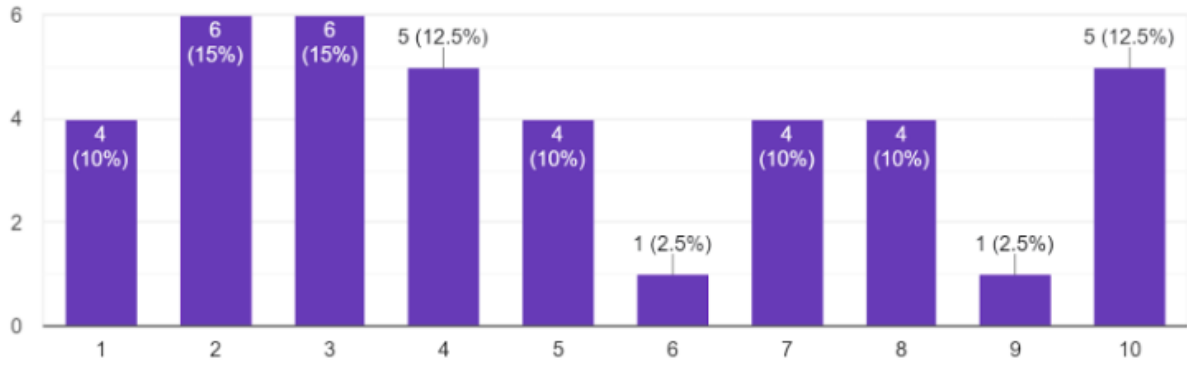
هل تعرفين كيف ولمن يجب الإبلاغ عن المخاوف أو التهديدات المتعلقة بالسلامة،
وحالات العنف أو السلوك المشبوه؟ (الرسم البياني 5)



إذا كنت تعرفين آليات التبليغ، هل تشعرين بالارتياح عند القيام بالتبليغ؟ (الرسم
البياني 6)

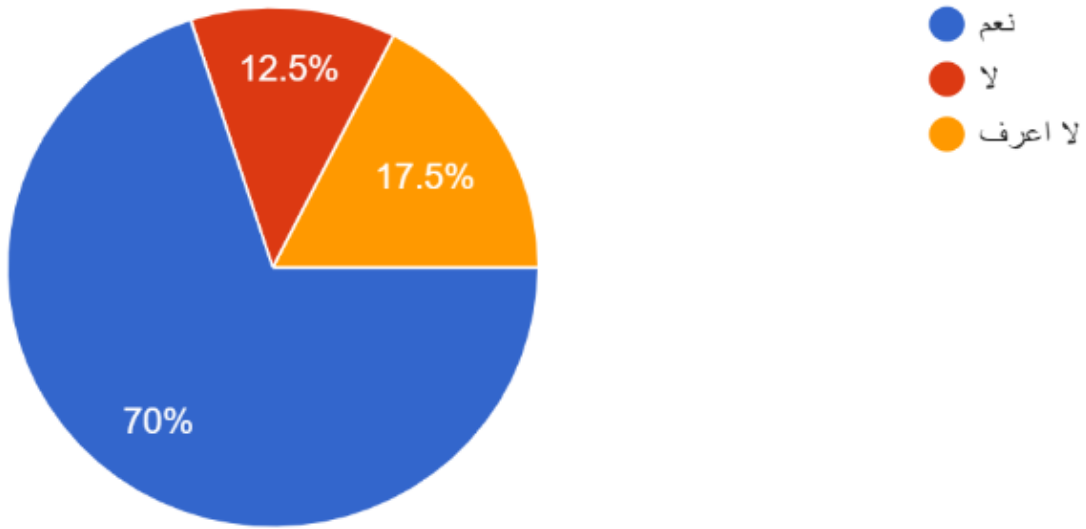


ضمن مقياس 1 إلى 10، إلى أي مدى تعتقد أن المؤسسة التي تعملين معها تحسن التعامل مع مخاوف الصحافيات من تهديدات الأمن الرقمي؟ (1 غير مهياة كلياً، 10 مهياة جيّداً) (الرسم البياني 7)



تُظهر الإجابات المتعلقة باستعداد وسائل الإعلام ومشاركتها بوضوح أن أولئك الذين يوظفون صحافيات أو يرسلونهن في مهام يحتاجون إلى بذل المزيد من الجهد من أجل أمنهنّ. إذ ترغب الغالبية العظمى من المستجيبات (70٪) في اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين قدرتهنّ على التخفيف من المخاطر وحماية أنفسهنّ. ويتصدر طلب التدريب وبناء القدرات القائمة بالإضافة إلى التغييرات الداخلية مثل مدونات قواعد السلوك الصارمة وآلية الشكاوى الواضحة والشفافية لمنع التحرش بالمرأة في غرفة الأخبار. كما تطالب الصحافيات أصحاب العمل إلى بذل المزيد من الجهد لإحاطة الموظفين بالمسائل الأمنية وتثقيفهن حول التنمر والتحرش عبر الإنترنت. كما يأملن الحصول على الدعم القانوني إذا لزم الأمر وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي. ومن جهةٍ أخرى تحتاج وسائل الإعلام إلى تطوير أفضل الممارسات والتقيد بها لحماية موظفيها والعاملين لديها لحمايتهم من التهديدات المتعلقة بالعمل ودعمهم في تصميم وتنفيذ خطط تخفيف آثار الضرر. وينبغي أن تكون الإحاطات الأمنية والتدريب الحد الأدنى من المعايير.

هل هناك أي موارد أو تدابير خاصة بسلامة الصحافيات تعتقدن أنه ينبغي تنفيذها؟ (الرسم البياني 8)



أشارت نسبة كبيرة من المشاركات عند سؤالهنّ عن مصادر الدعم المحتملة إلى كل من أصحاب العمل (18) والحكومة (5)، وقد يكون لوزارة الإعلام والنقابات دور لبذل المزيد من الجهود.

ولدى الصحافيات أيضًا مطالبات وأفكار محددة جدًا حول ما يمكن ويجب القيام به لجعلهن يشعرن بالأمان، بدءًا من إدخال مدونة سلوك صارمة لمكافحة التحرش اللفظي ومحاولات الإستغلال الجنسي. وذكرت العديد منهن ضرورة تحسين البيئة القانونية العامة للصحافيين وخاصةً قوانين حماية أفضل للصحافيات، وأن تلعب الدولة دور أكثر فعالية وإيجابية بشكل عام لتوفير "بيئة مناسبة لحماية الصحافيين حتى يتمكنوا من أداء عملهم بشكل مستقل من دون أي تدخل". وتقتراح إحدى الصحافيات إنشاء هيئة أمنية جديدة، منفصلة عن الأجهزة الأمنية الحالية، مكرسة فقط لأمن الصحافيين، يمكنها استقبال الشكاوى ومعالجتها. وتأمل أخريات بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الاعتداءات التي تطال الصحافيات ووجود ومدعي عام متخصص. والجدير بالذكر أن العديد من المستجيبات طلبن تحسين القوانين لحماية النساء من التحرش، على الرغم من أن لبنان اعتمد في عام 2020 أول قانون يجرم التحرش الجنسي، مما يشير إلى أن القانون لا يُطبق بالكامل و/أو أن العديد من النساء لا دراية كافية بالقوانين التي يمكنهنّ اللجوء لها و/أو لا يتجرأن على استخدامها. كما شملت الاقتراحات أيضًا تدريب المدعين العامين والمسؤولين القضائيين في مجال سلامة الصحافيين وإقامة آليات جمع المعلومات، مثل قواعد البيانات، للسماح بجمع معلومات تم التحقق منها بشأن التهديدات والاعتداءات ضد الصحافيات. ويُعتبر وجود آليات الاستجابة السريعة والتحذير المبكر لتنبيه ولمساعدة الصحافيات، في كل مرة يتعرضن فيها لتهديد، أداة مفيدة لتحسين سلامة الصحافيات والصحافيين.

وذكرت العديد من المشاركات أنه ينبغي على أصحاب العمل توفير تدابير السلامة، على شكل معدات متخصصة، ومرافقة أمنية للمهام الخطرة، وتبادل أفضل للمعلومات والإحاطة والتدريب بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي.

وعند سؤال الصحافيات عن التهديدات التي يواجهنها في أغلب الأحيان، جاءت الإجابات على الشكل التالي:

• التحرش (الجنسي، اللفظي، عبر الإنترنت)

• التهديدات الجسدية

• الافتقار إلى تدابير الحماية والعتاد والمعدات

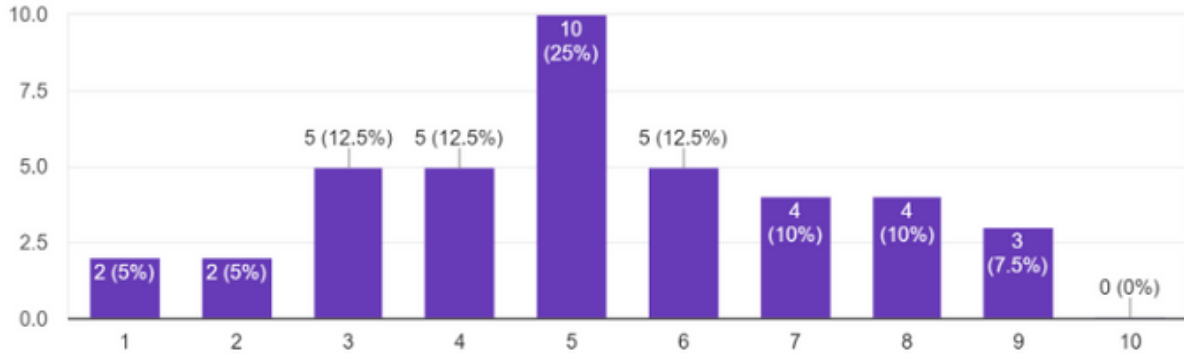
• التهديدات القانونية

• تهديدات السياسيين

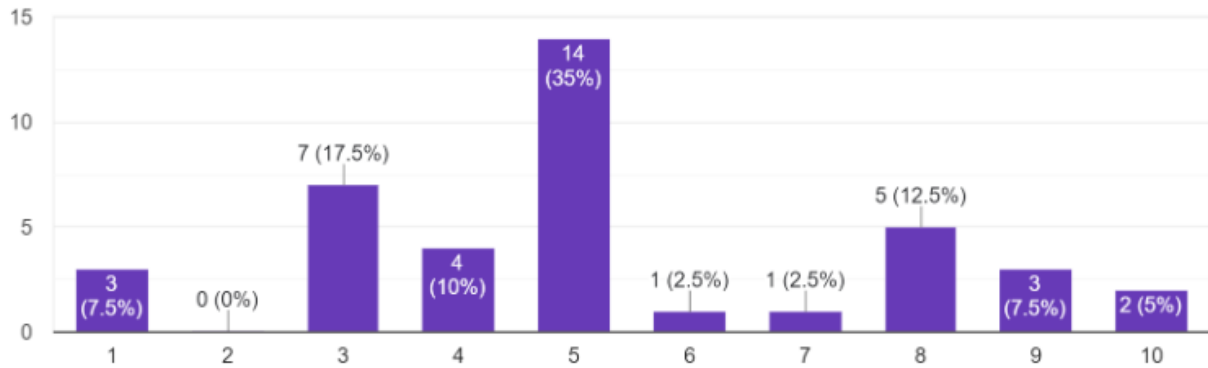
ذكرت إحدى الصحافيات عدم وجود نقابة قوية تحمي حقوق الصحافيين. وأشارت أخرى إلى أن العمل ليلاً مرهق بشكل خاص ويزيد من الشعور بانعدام الأمان. توفر الإجابات المحددة المقدمة صورة مفصلة للتحديات اليومية التي تواجهها الصحافيات عند إعداد التقارير من لبنان وعنه. وتشمل عدم السماح لهنّ بالتصوير في مناطق معينة، ومنعهنّ من الوصول إلى المعلومات اللازمة، ومواجهة «تطبيق القانون غير المنضبط»، والتهديدات من السياسيين عند التحقيق في تورطهم في الأمور، والتحرش اللفظي والجسدي، والكلمات النابية، والمطاردة، وعدم الاحترام، ومحاولة الاستغلال، والعنف والمضايقة في المناطق النائية، والتمييز بين الجنسين.

ووصفت إحدى الصحافيات كيف تشعر في الكثير من الأحيان أنها «يجب أن تتنازل عن طريق قبول عبارات الإطراء التي تتخطى الحدود من أجل الحصول على خدمة تافهة أو معلومات لإكمال عملها». ويؤثر عدم الاستقرار الوظيفي وانعدام الأمن المالي على جميع المشاركات تقريباً. كما تؤدي الأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة إلى الشعور بالتقليل من قيمتها لكونها امرأة في العمل والتوتر والمخاطرة. وذكرت إحداهن أنه لا توجد ضمانات أو أحكام للدعم في حالة وقوع حادث أمني وعدم وجود تأمين حتى عند إرسالهن في مهمات خطيرة.

ضمن مقياس من 1 إلى 10، كيف تقيمين معرفتك بممارسات السلامة الرقمية ؟
(الرسم البياني 9)

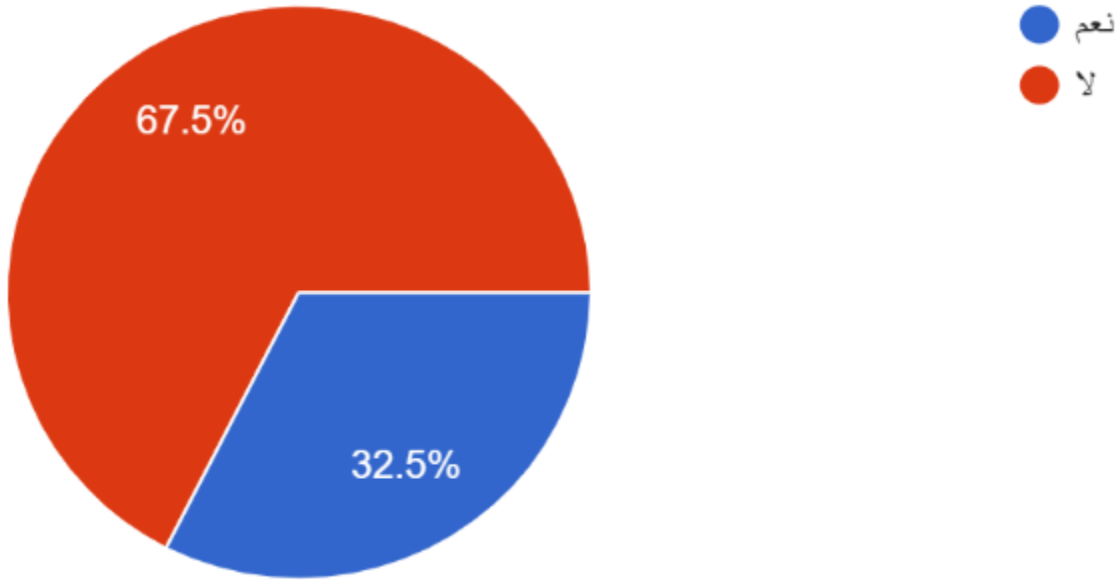


ضمن مقياس من 1 إلى 10، كيف تقيمين استعدادك العام لمواجهة تهديدات الأمن الرقمي؟ (الرسم البياني 10)



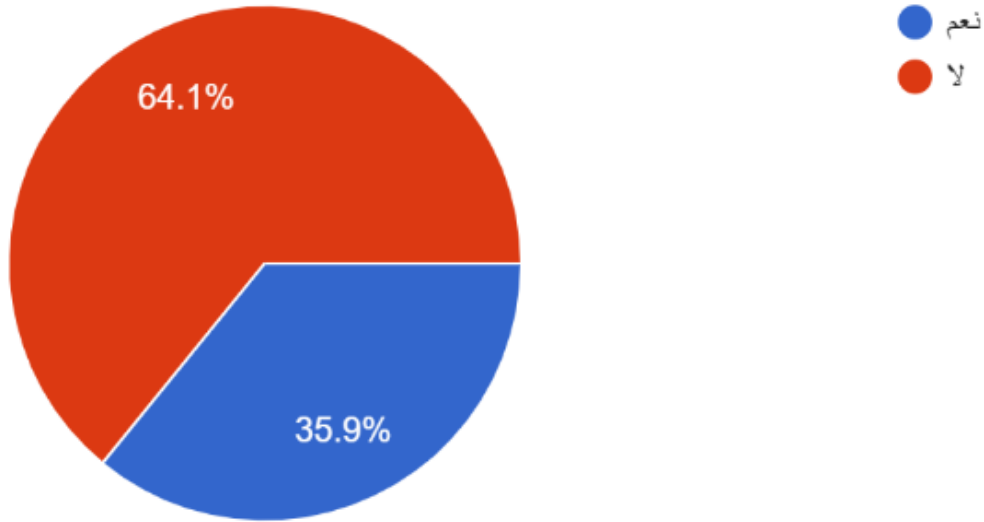
إن العديد من الصحفيات يشعرن بأنهن غير مطلعات بشكل كافٍ على استراتيجيات خفض آثار الضرر وتدابير الحماية ولا يشعرن بالاستعداد الكافي لمواجهة تهديدات الأمن الرقمي (انظر إلى الرسم البياني أعلاه). مما في نتيجة الاستطلاع التي أفادت أن أكثر من ثلثي المشاركات أكدنّ أنهنّ لم يشاركنّ أبدًا أي نوع من التدريبات الأمن الرقمي (الرسم البياني أدناه). ومن ضمن تدريباتهنّ أشرنّ إلى أنه كان مفيدًا جدًا لهنّ، ولكن ذكرنّ أن معظم التدريبات كانت قصيرة جدًا.

هل سبق لك أن تلقيت أي تدريب أو تعليم في مجال الأمن الرقمي؟ (الرسم البياني 11)



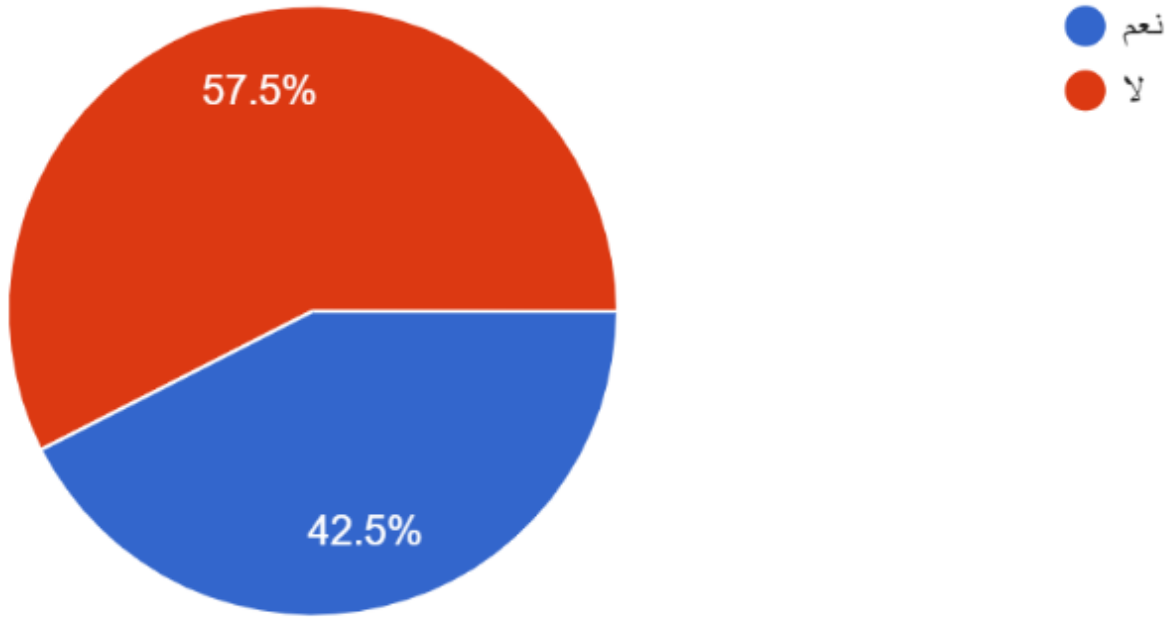
لقد واجهت ربع المستجيبات نوعًا من محاولة القرصنة وفقدن الوصول إلى حساباتهن، أو تم اختراق ملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهن أو أجهزتهن أو واجهن محاولة انتحال الهوية. وكان الهدف الأكبر للقرصنة الرقمي هو حسابات (5) Facebook وحسابات البريد الإلكتروني (5). وقد تعرض عدد مماثل من الصحافيات للخداع الإلكتروني (الرسم البياني أدناه).

هل سبق لك أن تعرضت للخداع الإلكتروني (حيث يحاول أحدهم سرقة معلوماتك الشخصية من خلال رسائل إلكترونية مضللة أو مواقع وهمية)؟ (الرسم البياني 12)



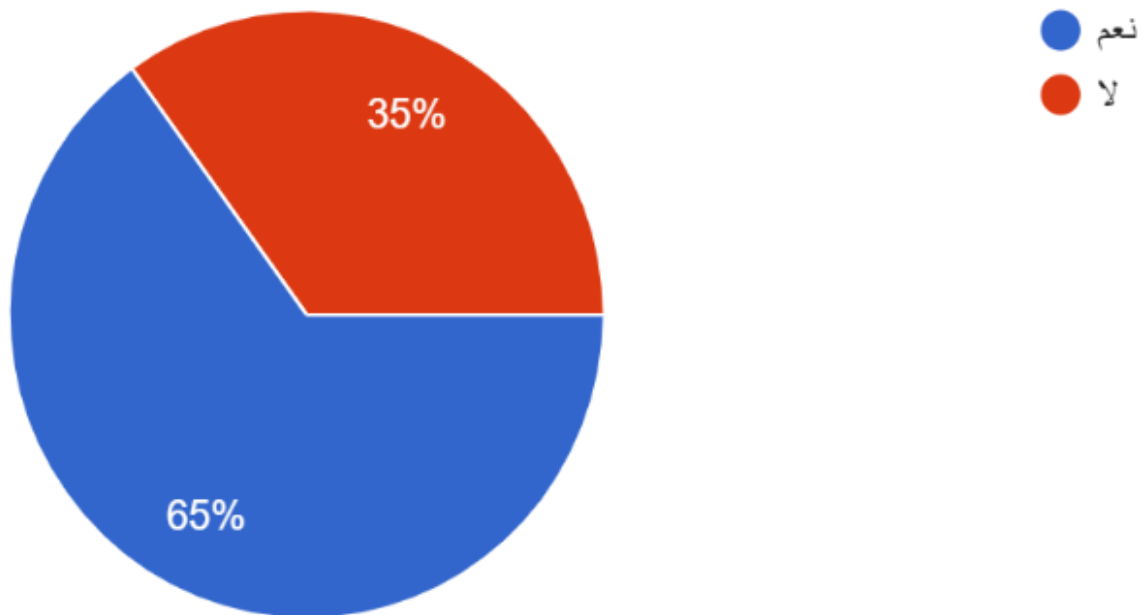
عندما سُئل عن تجربتهن الشخصية في التعرض للتحرش الجنسي عبر الإنترنت وتهديداته، كانت النسبة أعلى بكثير، إذ أكثر من 40% أجبن بأنهن تعرضن لمثل هذه الحوادث.

هل سبق لك أن تعرضت للتحرش عبر الإنترنت أو التهديدات الرقمية التي استهدفتك بشكل خاص بسبب جنسك و/أو عمك كصحافية؟ (الرسم البياني 13)



وعندما سُئلن بشكل أكثر تحديداً عن أنواع معينة من التحرش عبر الإنترنت مثل التنمر، والمطاردة الإلكترونية أو الاتصال غير المرغوب فيه، وصلت نسبة النساء اللواتي خضعن لتلك التجارب إلى الثلثين.

هل سبق لك أن تعرضت للتحرش عبر الإنترنت أو التهديدات الرقمية التي استهدفتك بشكل خاص بسبب جنسك و/أو عمك كصحافية؟ (الرسم البياني 14)



وبعد التعمق بالإجابات تبين أن القسوة التي تتعرض لها الصحافيات بسبب عدم اتفاق شخص ما مع تغطيتهن أو عدم رغبته في متابعة موضوع معين، أمر مخيف، ولأغراض التوثيق، سيتم تضمين بعضها هنا كما وردت:

◀ "تمّ تهديدي بالقتل قبل وصولي إلى مكان عملي عبر رسالة على تطبيق ماسنجر (Messenger) بسبب مقال كتبتّه".

◀ "تهدّدت بكسر ساقي إذا دخلت إلى منطقة محددة حيث يقع مكان عملي عبر رسالة أخرى على تطبيق واتساب (WhatsApp)".

◀ "تمّ تهديدي عدة مرات في مسيرتي المهنية، عند تغطية بعض القضايا الميدانية، وعندما تكشف تغطيتي فساد أشخاص أو جهات معيّنة".

◀ "عندما قررت خلع الحجاب، تعرضت للتحرش والتهديدات".

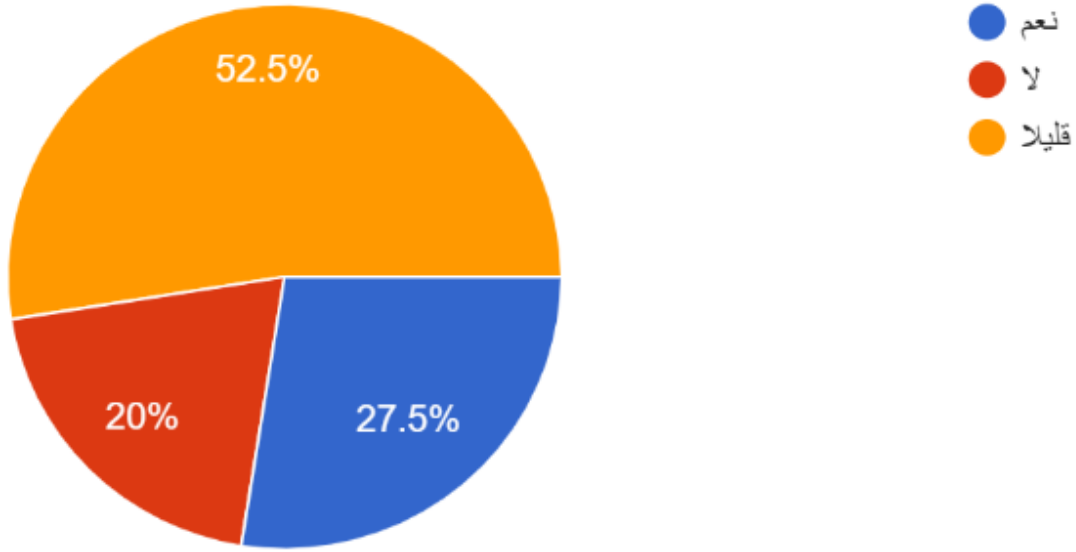
◀ "تلقيت تهديدات من ميليشيا معينة بسبب مقال".

◀ "تعرضت للتحرش عبر رسائل على تطبيق ماسنجر (Messenger) كشكل من أشكال التحرش اللفظي أو التنمر، حيث قيل لي: "أنتم في التلفزيون لديكم المال"... "أنتم لا تجيبونا لأنكم تتحدثون فقط مع المشاهير"... "كل عملكم حرام".

◀ "كامرأة في مجال الصحافة، أواجه العديد من المشاكل والتهديدات بناءً على الجنس لأننا نعيش في مجتمع أبوي لا يحترم المرأة ويُنظر إليها على أنها غير قادرة على إحداث فرق في المجتمع".

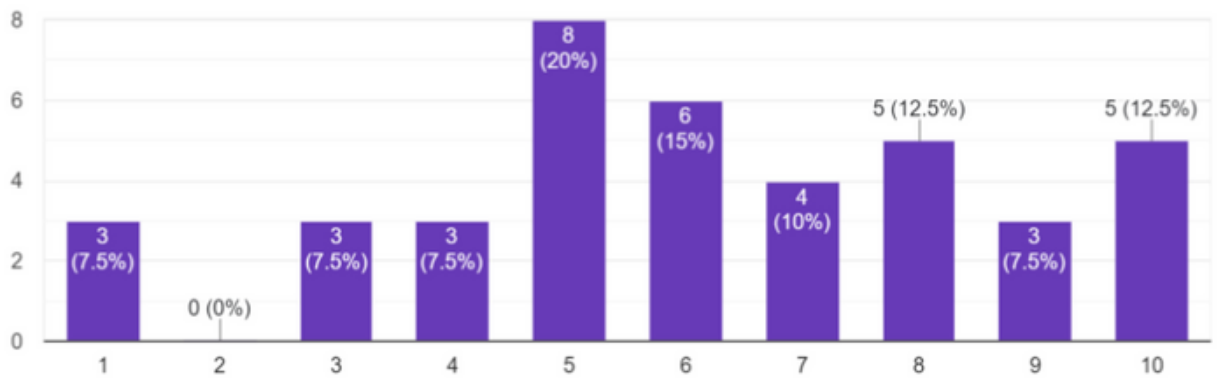
بما أن الجزء الكبير من هذه الاعتداءات والتهديدات تحدث عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فمن المقلق أن يكون نحو ربع المستجيبات فقط يعتبرن أنفسهن على دراية بآليات الحظر و/أو الإبلاغ عن المستخدمين المسيئين لهنّ على المنصات الرقمية.

هل لديك معرفة بالآليات المتبعة لحظر أو الإبلاغ عن الانتهاكات/ الإساءات على مواقع التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية؟



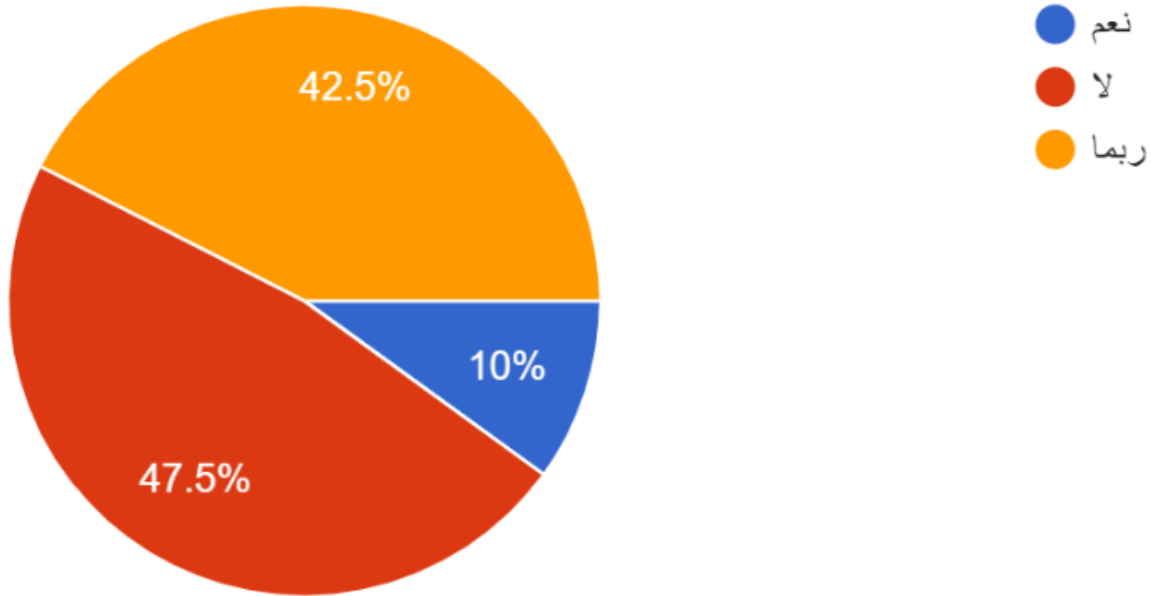
معظم النساء المشاركات مقتنعات بأن زملائهم الذكور يختبرون بيئة الإنترنت بشكل مختلف تمامًا ويواجهون مخاطر أقل بكثير بسبب جنسهم.

ضمن مقياس من 1 إلى 10، ما مدى اختلاف المخاطر التي يواجهها الرجال والنساء على الإنترنت بحسب بيئتك الرقمية؟ (1 تدل على عدم الاختلاف و10 تدل على الاختلاف التام/ أكثر خطورة على المرأة)



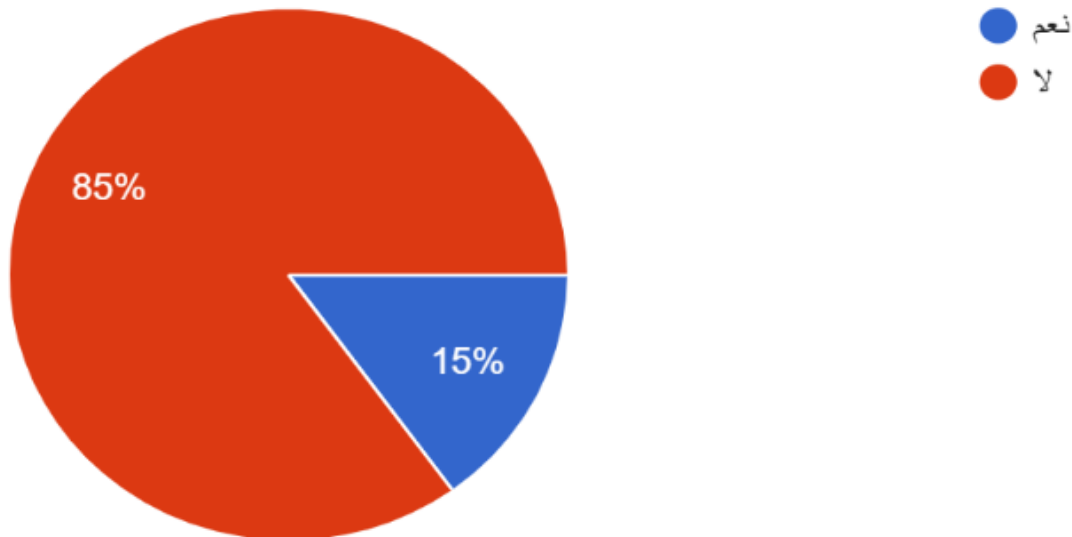
ترى أكثر من نصف الصحافيات مخاطر جسدية في مجال عملهن تحتاج إلى معالجة، مما يؤكد أنه في حين أن التحرش عبر الإنترنت قد يكون أعلى، فإن المخاطر الجسدية حقيقية للغاية وتساهم في الشعور العام بعدم الأمان.

هل تعتقد أن هناك مخاطر على سلامتك الجسدية في مكان العمل قد تحتاج إلى معالجة؟



في الوقت نفسه، وفي حين أن العديد من المخاطر والتهديدات تتعلق بوضوح بنوع الجنس خاصة النساء، فإن معظم الصحافيات لم يتلقين تدريباً يركز على التوعية والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

هل سبق وتلقيت تدريباً مخصصاً للنوع الاجتماعي حول كيفية التعامل مع المهام/ الحالات الطارئة المتعلقة بواجباتك المهنية/ بمجال العمل، أو حول كيفية تجنب العنف للحفاظ على السلامة الشخصية، والاستعداد لمواجهة الكوارث والتهديدات الصحية؟

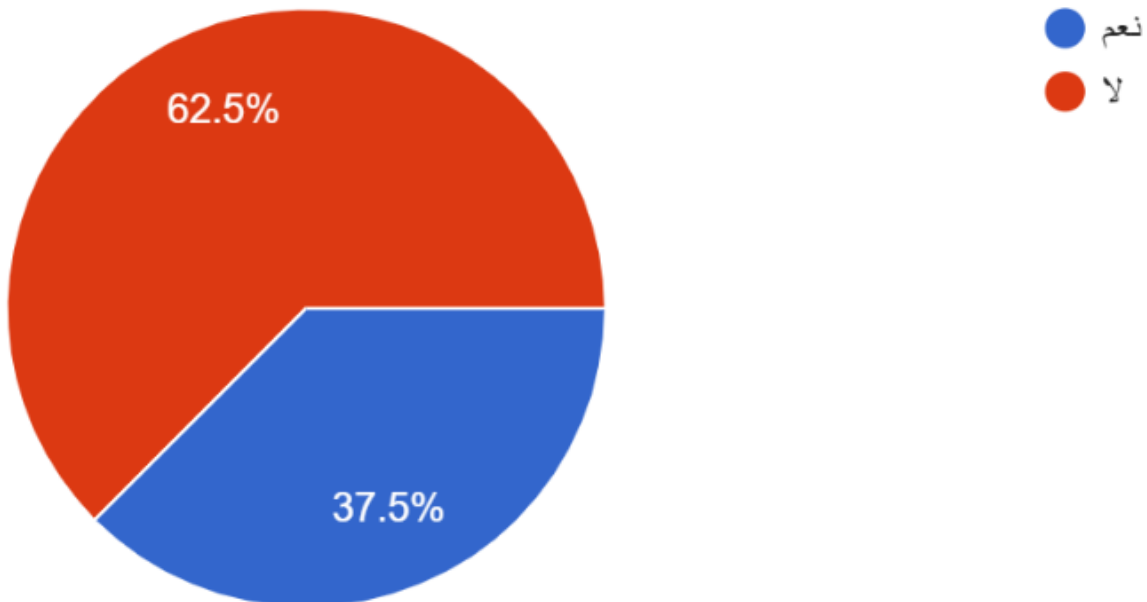


37,5% من الصحافيات تعرضن شخصيًا لتهديدات تتعلق بسلامتهن الجسدية أثناء عملهن، وهذا يشكل أكثر من واحدة من بين كل 3 صحافيات أجبن على الاستبيان، ونصفهن ذكرن أنهن كن في مواقف في العمل لم يشعرن فيها بالأمان. وتظهر تغطية الاحتجاجات كحالة شائعة مع ارتفاع مخاطر التحرش والاعتداء الجسدي، لا سيما عند توفير تغطية حية للأحداث فور وقوعها.

"خلال التغطية الميدانية لإحدى المظاهرات، هاجمني فجأة أحد المتظاهرين الذي سرق دفتر ملاحظاتي وحاول سرقة مسجل الصوت"، قالت إحدى المشاركات. وأوضحت أخرى "لم أتلق تدريبًا على كيفية تغطية الحروب والصراع" مما يؤدي إلى عدم شعورها بالأمان عند تغطية المواجهات المسلحة. ولا تشعر كثيرات بالأمان عند العمل ليلاً وفي طريقهن للعودة إلى المنزل ليلاً من العمل، وذكرت إحدى الصحافيات أنها تشعر بالارتياح لأن صاحب عملها يسمح لها الآن بالعمل من المنزل لتجنب السير على الطريق في وقت متأخر من الليل.

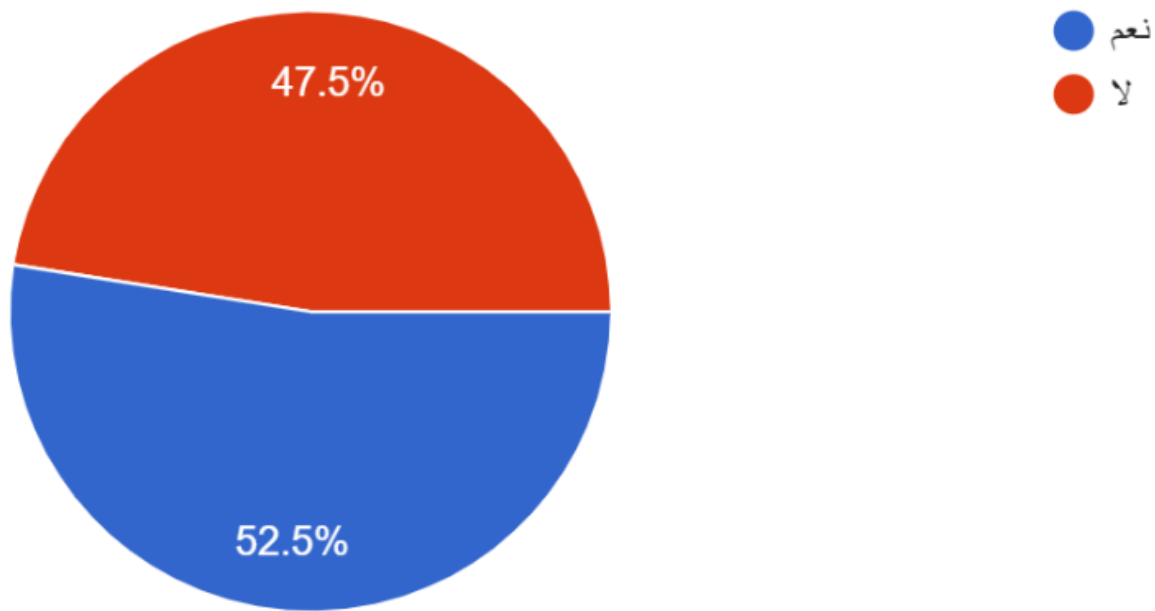
إن الحالة الاقتصادية المتردية للبلاد، وارتفاع الجرائم الصغيرة أو الجنب، ونقص التغذية الكهربائية، كلها عوامل تزيد من تدهور الحالة الأمنية. "أنا لا أستخدم وسائل النقل العام"، قالت إحدى الصحافيات، و"أتجنب الطرق الجانبية في الليل، وأبقى بعيدًا عن الأماكن المزدحمة الشعبية. أتخذ جميع التدابير الممكنة، ولكن عندما يكون هناك أي خطر، لا أشعر أن هناك إمكانية للسلطات المعنية على حمايتي نظرًا إلى المخاوف الأمنية العديدة، وندرة مواردها، والميل إلى دفع البلاد نحو الفوضى". واعترفت تقريبًا ثلث المشاركات باتخاذ احتياطات تتعلق بالنوع الاجتماعي، مثل ارتداء ملابس محتشمة أثناء وجودهن في الميدان وحمل أدوات الدفاع عن النفس.

هل سبق أن شهدت أو اختبرت حدثًا يهدد السلامة الجسدية في مجال عملك الحالي؟



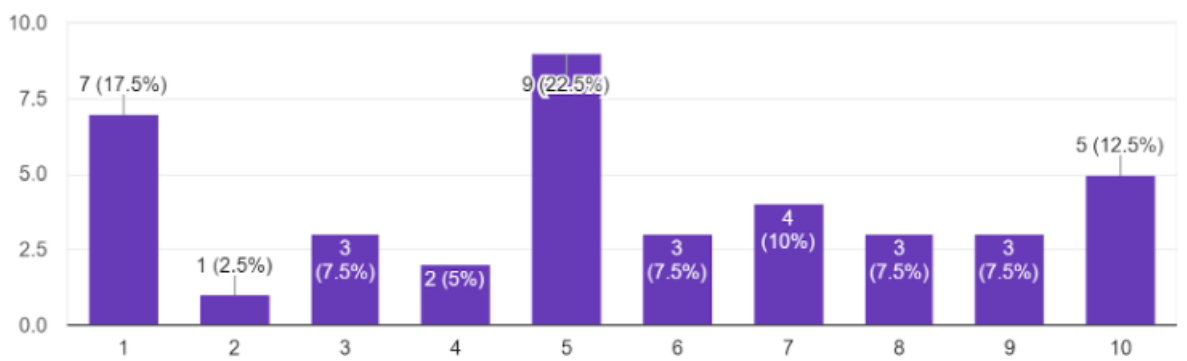
عندما طُلب من الصحافيات ذكر ثلاثة مواقف شعرن خلالها بعدم الأمان أثناء العمل، كُشفن عن مجموعة واسعة من السيناريوهات التي واجهنها. إذ تبين أن التحرشات الجنسية غير المرغوب فيها تحدث بشكل متكرر، من زملاء في العمل، والمدراء، ومن أجريت معهم المقابلات، والمسؤولون. وذكرت في هذا الإطار، إحدى الصحافيات حادثة وقعت أثناء وباء كورونا، قائلة: "حاول مديري جذبني إلى مكتبه... عندما كان الجميع يعملون من المنزل، كنت مذعورة وقلقة، وكانت شكوكي مبررة... أتذكر أنني كسرت زجاجة ماء على رأسه وركضت بعيداً". وتتحدث صحافية أخرى عن كيف حاول أحد الزملاء "تقبيلي أثناء تحضير قهوة نسكافيه في المكتب" وكيف حاول رئيس تحريرها إقناعها "بالاستسلام لمطلب الوزير الذي تحرش بي جنسياً"، بدلاً من الوقوف إلى جانب موظفته وحمايتها والإبلاغ عن السلوك غير اللائق. ويبدو أن التحرش اللفظي والنكات المشحونة جنسياً والتعليقات غير اللائقة على الملابس والمظهر الجسدي واللمس والتقبيل غير المرغوب فيهما هي القاعدة وليس الاستثناء. وربما كان انتشار هذه الظاهرة هو الذي أدى إلى ارتفاع عدد الصحافيات اللواتي قلن إنهن لا يشعرن بالراحة عند الحديث عن مثل هذه الحوادث خشية من التعرض للانتقام إلى ما يقارب الـ50%.

هل تشعرين بالراحة عند التحدث في مكان العمل عن مشكلات تهدد سلامتكِ أو تؤثر على صحتكِ النفسية أو تستطيعين التعبير عن مشاعرك من دون الخوف من الاستغلال/ الانتقام؟



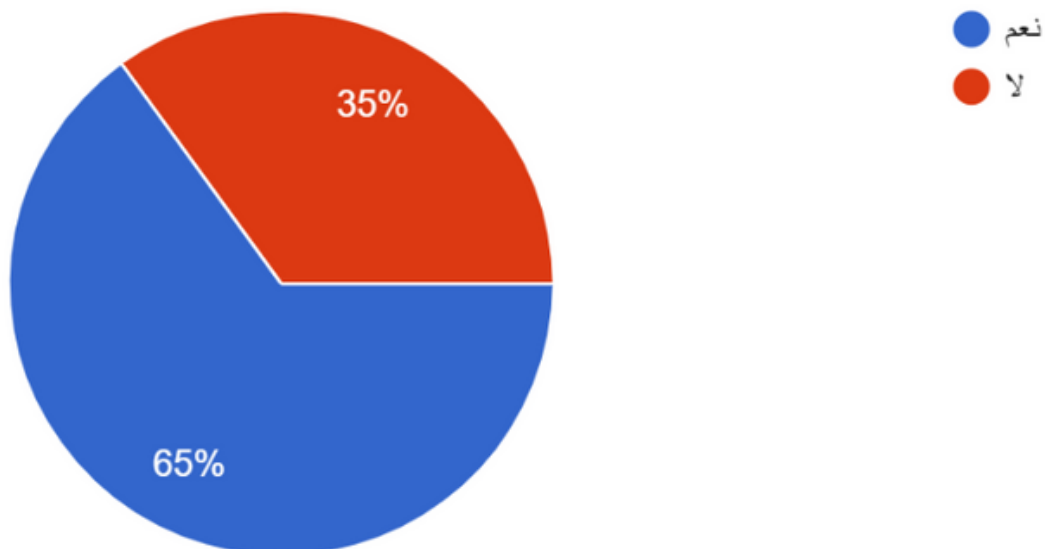
عند سؤال الصحافيات عن تقييم مستوى التوتر والإجهاد العاطفي على مقياس من 1 إلى 10 (10 هو أعلى مستوى)، صنف ما يقارب الـ 70٪ مستوى التوتر لديهم بين 5 و 10. مما يعكس ما تترك البيئة العدائية المقترنة بالوضع الاقتصادي غير المستقر بصماتها على الصحافيات.

ضمن مقياس 1 إلى 10، ما مدى شعورك بالضغط أو الاستنزاف العاطفي؟ (1 تدل على شعور طفيف و 10 تدل على الشعور الدائم)



أكثر من ثلثي الصحافيات يقلن إنهن عانين من حالة تركتهنّ مصدومات. ولا تزال آثار انفجار مرفأ بيروت تؤثر على العديد من الصحافيات حتى اليوم، ويمكن الافتراض أن العديد ممن غطوا الانفجار وتداعياته لم يتلقوا أي دعم نفسي أو اجتماعي بعد ذلك. ويعد التحرش الجنسي ومشاهدة العنف وبيئة العمل السامة من الأسباب الأخرى للضغط النفسي.

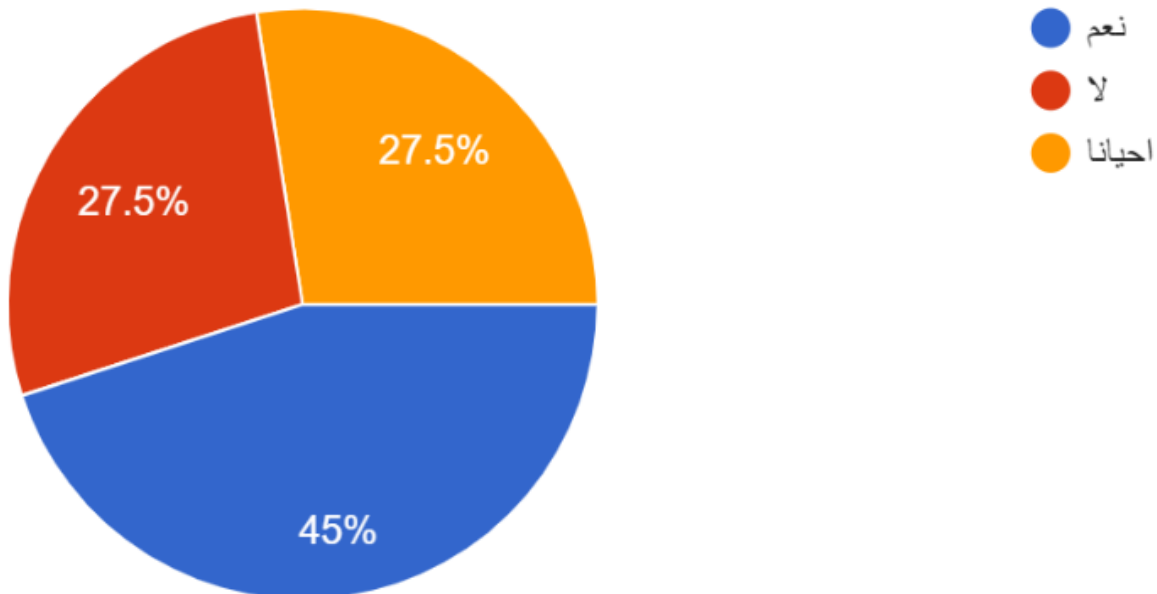
هل سبق وتعرضت لموقف أو حدث خلّف لديك صدمة أو ضغط شديد؟



ترسم أسباب الصدمة والتوتر التي ذكرها المشاركون صورة قاتمة للبيئة المعادية التي تتعرض لها الصحفيات بشكل منتظم. وتروي إحدى الصحفيات كيف تركت مكان عمل به بيئة سامة "بسبب السلوك المسيء تجاهي، وقد كلفني ذلك كثيرًا عاطفيًا وماديًا. والمفارقة هي أن مكان العمل يدعي أنه متخصص في الدفاع عن حقوق المرأة. ولم أتلق دعمًا نفسيًا أثناء المحنة أو بعدها".

ومن الواضح أيضًا أن معظم الصحفيات لا يتلقين أي تدريب أو إعداد حول كيفية التعامل مع المواقف الصادمة وكيفية إجراء مقابلات مع الأشخاص الذين مروا بتجارب مؤلمة. وتتذكر إحدى المشاركات "الضغط العاطفي عندما رأيت الدمار في المؤسسة الإعلامية حيث أعمل بعد انفجار مرفأ بيروت". وتتحدث أخريات عن الضغط العاطفي الذي شعروا به عند إجراء مقابلات مع المتضررين من انفجار 4 آب أو عندما تحدثوا مع عائلات اللاجئين الذين غرقوا أثناء محاولتهم الفرار من طرابلس في شمال لبنان بالقوارب. لذلك، بالنسبة للصحفيات الذين يغطون الأحداث المؤلمة، من المهم أن يتمكنوا من الوصول إلى الدعم النفسي والاجتماعي وأن يتعلموا التعرف على علامات الصدمة وكيفية التعامل مع هذه الصدمات، ولكن يبدو أن معظم الصحفيات في لبنان لا يحصلن على مثل هذه الموارد، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة شعرت في مرحلة ما من حياتهن المهنية أنهن بحاجة إلى مثل هذا الدعم.

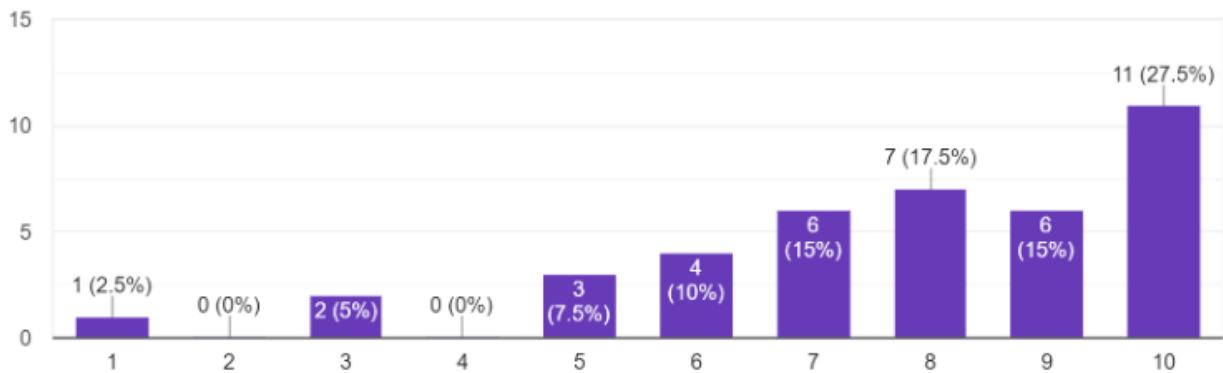
هل شعرت يومًا بأنك بحاجة إلى مساعدة من اختصاصيين لمعالجة الضغط والإجهاد أو الصدمة أو اضطرابات أخرى في الصحة النفسية؟



التحرش، والإجهاد المرتبط بالعمل، وساعات العمل الطويلة، وأساليب التواصل القاسية، ونقص الاستدامة المالية، وتأخير دفع الرواتب، وقلة التقدير، والتمييز، ومواجهة مشاكل اجتماعية كجزء من العمل وعدم القدرة على المساعدة، والضغط السياسي والمعاملة غير العادلة من قبل السلطة القضائية، والمحسوبية في التوظيف، ونقص الاحترام، قائمة طويلة من العوامل التي تسبب وتسهم في الإجهاد العقلي.

إن إجابات مثل "نظرة الرجال إلى النساء في العمل"، و"الشعور بالاستبعاد"، و"الشعور بالتقييد"، و"التقليل من كفاءتي"، و"معدل الفرص"، وبشكل أوسع "التمييز"، تشير جميعها إلى شعور قوي بعدم المساواة الذي تواجهه الصحافيات في العمل. تشعر الصحافيات بأن زملائهن الذكور وآرائهم أكثر قيمة ودعمًا ولديهم فرص أفضل للتقدم في الحياة المهنية. ويؤكد ذلك أيضًا الإجابات على السؤال الأخير الذي تمحور حول "مدى المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء في مكان عملك"، حيث صنفت نسبة كبيرة بلغت 92,5% عدم المساواة بين 5 و10 على مقياس من 10 (وأكثر من 60% بين 8 و10). وهذا يوضح حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به في غرف الأخبار ووسائل الإعلام اللبنانية ضد التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

ضمن مقياس 1 إلى 10، ما مدى المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء في مكان عملك (1 تدل على عدم المساواة و10 تدل على المساواة التامة)



التوصيات

- ١ تقديم سلسلة من التدريبات الخاصة بالنوع الاجتماعي حول الأمان الرقمي والسلامة الجسدية والسلامة النفسية والدعم النفسي.
- ٢ توفير دليل للصحافيات حول الأمن الشامل.
- ٣ تدريب الصحافيات على القيادة لزيادة تمثيلهن في المناصب الإدارية.
- ٤ وضع آليات موثوقة للإبلاغ عن الحوادث الأمين ومتابعتها.
- ٥ تقييم الثغرات القانونية لحماية الصحافيات من منظور جندي.
- ٦ الدعوة إلى مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والصحافيات.
- ٧ توفير تقييم منتظم للأمن الرقمي داخل المؤسسات الإعلامية ودفعتها نحو إرساء ثقافة مؤسسية قائمة على السلامة والأمن وأفضل الممارسات من دون تمييز جندي.
- ٨ التعاون بين مختلف الجهات المعنية من وزارات، ونيابات، ومؤسسات إعلامية للعمل على تأمين الأمن الشامل للصحافيين والصحافيات.
- ٩ تنسيق الجهود بين الجهات المعنية لوضع مدونة السلوك ملزمة لوسائل الإعلام، ونيابات الصحافيين ووزارة الإعلام، تشدد على أمن وسلامة الصحافيات.
- ١٠ وضع آليات إبلاغ متاحة وآمنة وسريعة الاستجابة للصحافيات ضمن المؤسسات العامة، والنيابات، والمؤسسات الإعلامية.

للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا:

maharatfoundation.org
zivik@ifa.de

